وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

إنعكاس الشراكة الأورو جزائرية على الإقتصاد الجزائري
دراسة تحليلية خلال الفترة 2003 -2020

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطالبين:
غضبان هشام
عميرة محمـــد

إشراف الأستاذة:
زناد سهيلة

السنة الجامعية: 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

لا يسعنا بعد إتمام هذا العمل إلا أن نتقدم بوافر الشكر وجزيل الإمتنان إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة :

" زناد سميلة "

المشرفة على هذه المذكرة لما قدمته لنا من عطاء وجهد ، والتي لم تبخل علينا بملاحظاتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة ، لها منا كل الإحترام والتقدير

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية إلى الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وكل الأيادي التي قدمت لنا علما نافعا طوال مشوارنا الدراسي.

الإهداء

نحمد الله الذي وفقنا على إتمام هذا العمل والصلاة والسلام على نبينا

محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى

روح أمي وأبي وأخي الطاهر ة

زوجتي سندي في الحياة وابني قرة عيني

كل عائلتي الكريمة

هشام

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمـــــة	**أ ـ هـ**
الفصل الأول: الإطار العام لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية الشراكة الأجنبية	**03**
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	**03**
المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأجنبية	**05**
المطلب الثالث: أنواع الشراكة الأجنبية	**06**
المبحث الثاني: مسار ودوافع إبرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية	**10**
المطلب الأول: مسار مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي	**10**
المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأورو جزائرية	**12**
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو جزائرية	**14**
المبحث الثالث: محاور اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية	**16**
المطلب الأول: المحاور الأساسية للاتفاق الجزائري الأوروبي	**16**
المطلب الثاني: المحور الاقتصادي للاتفاق الجزائري الأوروبي	**17**
المطلب الثالث: التعاون المالي في إطار الشراكة الجزائرية الأوروبية	**18**
المطلب الرابع: إيجابيات وعراقيل لشراكة الأورو جزائرية	**20**
خلاصة الفصل	**23**
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: وصف عام للاقتصاد الجزائري	**26**
المطلب الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري	**26**
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري	**27**
المطلب الثالث: توجهات الاقتصاد الجزائري	**28**

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطور وضعية الاقتصاد الجزائري	**32**
المطلب الأول: أداء الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية	**32**
المطلب الثاني: أداء الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية	**37**
المطلب الثالث: أداء الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة	**40**
المبحث الثالث: **هيكل الاقتصاد الجزائري ومداخل النهوض به**	**44**
المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري	**44**
المطلب الثاني: مداخل النهوض بالاقتصاد الجزائري	**48**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثالث: آثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: أثر على تدفقات التجارة الخارجية وا يرادات الميزانية العامة للجزائر	**56**
المطلب الأول: تطور الاتجاه العام لحجم التجارة الخارجية في الجزائر	**56**
المطلب الثاني: لتوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية	**60**
المطلب الثالث: تحديات قطاع التجارة الخارجية في ظل اتفاقية التبادل الحر الأوروبي الجزائري	**65**
المطلب الرابع: الأثر على إيرادات الميزانية العامة للجزائر	**66**
المبحث الثاني: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية	**68**
المطلب الأول: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر	**68**
المطلب الثاني: الأثر على النسيج الإنتاجي الصناعي، الزراعي، العمالة والأجور	**72**
المطلب الثالث: الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**75**
المبحث الثالث: إجراءات لإنجاح الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية	**77**
المطلب الأول: إعادة تأهيل النسيج الصناعي	**77**
المطلب الثاني: إعادة تأهيل القطاع الفلاحي	**79**
المطلب الثالث: ترقية الصادرات خارج المحروقات	**80**
خلاصة الفصل	**83**
الخاتمة	**85**
قائمة المراجع	**91**
الملخص	

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نصيب الجزائر من خلال برنامج ميدا 1	19
02	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 2	20
03	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2003 -2004)	56
04	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005 -2017)	57
05	تطور حجم المبادلات التجارية خلال الفترة(2019 -2020)	59
06	لتوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فترات 2006-2017	60
07	الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2006 -2017)	61
08	الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016 -2018)	63
09	واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016 - 2018)	64
10	الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بعض دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة (2001 - 2005)	68
11	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين(2006 -2010)	69
12	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين(2013 - 2017)	70
13	تداعيات كوفيد 19- على وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020	71

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة(2003 -2004)	56
02	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005 -2017)	58
03	حجم المبادلات التجارية خلال الفترة(2019 -2020)	59
04	حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة (2001-2005)	68
05	حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة (2006-2010)	69
06	حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	70

مقدمة

تمهيد:

لقد شهد النظام الاقتصادي العالمي خصوصا في العقد الأخير من القرن الماضي عدة تحولات كان أهمها توسع نطاق التحرر الاقتصادي وهيمنة الفكر الليبرالي على العلاقات الاقتصادية الدولية ومن تم تعميم ظاهر ة العولمة الاقتصادية، وهو ما أدى إلى التوجه المتزايد نحو التكتل بين الدول بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول، إذ أضحت التكتلات الإقتصادية ضرورة أملتها التغيرات والتطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي، حيث برزت العديد من التكتلات الدولية والإقليمية والتي أدت إلى ربط اقتصاديات الدول بعضها بالبعض الآخر.

ومن بين نماذج التكامل الأكثر نجاحا حاليا الاتحاد الأوروبي الراغب في توسيع مناطق نفوذه ومنافسة القوى الإقتصادية الأخرى سواء مع تجمعات اقتصادية مع دول منفردة أو بصورة ثنائية ، ومن بينها مشروع الشراكة مع دول الضفة الشرقية والجنوبية لحوض المتوسط الذي تم الإعلان عن ميلاده خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 28 و 29 نوفمبر1995.

وتعد الجزائر أحد أطراف هذه الشراكة والتي امتازت علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي دائما بالترابط بفعل عوامل اقتصادية وعوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والجغرافية وكذا عوامل اجتماعية متعلقة بوجود جالية جزائرية قوية في أوروبا. والجزائر على غرار باقي الشركاء المتوسطيين وقعت على اتفاقية الشراكة مع الطرف الأوروبي رسميا في اسبانيا في 22 أفريل 2002 ، ودخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر2005 ، وكان لهذا الارتباط ردود فعل متباينة وتأثيرا كبيرا على الاقتصاد الوطني حتى يومنا هذا.

وبعد توقيع الجزائر لهذا الاتفاق ومرور عدة سنوات على بداية تنفيذه يستدعي إجراء دراسة لمعرفة انعكاس هذه الشراكة الجزائرية الأوربية على الاقتصاد الجزائري وتقييم نتائج هذه التجربة وما حققته على أرض الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية خاصة بعد التعديل الذي مس هذا الاتفاق سنة 2012.

➢ **إشكالية الدراسة:**

إنطلاقا مما سبق تتبلور لنا إشكالية الدراسة والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي إنعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2003-2020؟

وللوقوف على هذه الإشكالية، نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؟
- ما هيدو افع الاتفاقية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي المكاسب المحققة من وراء الشراكة الأوروبية لصالح الاقتصاد الجزائري؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1. الشراكة الأورو جزائرية لها أبعاد متعددة ومختلفة تسعى إلى جعل المنطقة الأورو متوسطية منطقة سلم واستقرار وازدهار متقاسم ولتمكن الأطراف من توسيع معاملاتهم التجارية؛

2. دفع توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة الأوروبية ـ الجزائرية هو زيادة التعاون التجاري والاستفادة من المساعدات المالية وتنمية صادراتها وتكييف اقتصادها بما يتماشى والاقتصاد العالمي؛

3. الشراكة الأورو جزائرية تكريس لتبعية الجزائر للإتحاد الأوروبي في ظل شراكة غير متوازنة القوى بين الطرفين لكون الإتحاد الأوروبي ذو اقتصاد عالمي متطور.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في أنها محاولة لمعالجة موضوع الشراكة الأورو جزائرية والتي تجسد أحد الأشكال الحديثة للتكتلات الاقتصادية، كما أن الشراكة تساعد الدول الأوروبية والجزائر من مواجهة التحديات التي يفرضها التنافس الاقتصادي الدولي في ظل ظاهرة العولمة. وهي تعتبر محاولة لتسليط الضوء على انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومعرفة آثار ها الايجابية والسلبية.

➢ **أهداف الدراسة:**

تتجلى أهداف الدراسة في:

1. تبيين الجوانب النظرية للشراكة وعرض لواقع الإقتصاد الجزائري؛

2. توضيح ما مدى تأثير الشراكة على الاقتصاد الوطني؛

3. إظهار أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الجزائر لمواكبة هذه الشراكة؛

4. إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة وتقييمها.

➢ **منهج الدراسة:**

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي نتمكن من بلورة رؤية تساعد على تجاوز الإشكالية باقتراح حلول وايجابيات موضوعية وواقعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، وكذا المنهج التحليلي والذي يساعد بشكل كبير على تفسير البيانات من خلال استعراض الجداول والمعطيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

➢ **حدود الدراسة:**

تكمن حدود الدراسة الزمنية في الفترة التي بنيت عليها الدراسة من سنة 2003 إلى سنة 2020 ، أما فيما يخص الحدود المكانيةفقد اخترنا الجزائر وهذا بغرض إضافة دراسات وبحوث حول الاقتصاد الجزائري.

➢ **أسباب اختيار الموضوع:**

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور، أبرزها ما يلي:

1. الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه؛

2. الجدوى من إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، بعد مرور عدة سنوات على دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتالي إمكانية اخذ معلومة فعلية حول انعكاس هذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى مختلف الأصعدة؛

3. الإحاطة بجميع جوانب الموضوع وحيثياته؛

4. تحليل مختلف آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري،

5. الميول الشخصيللغوص في موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية نظرا لأهميته.

➢ **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات، أولها عدم توفر المراجع الكافية حول الشراكة الأورو جزائرية وخاصة الكتب، إضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية وتناقضها في الكثير من الأحيان، إضافة إلى ضيق الوقت المخصص للقيام بإعداد الدراسة.

➢ **الدراسات السابقة:**

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والأكاديمية لمتغيرات الموضوع سنحاول إيجاز بعضها في ما يلي:

1. حمزة فطيمة، بعنوان " الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري " اهتمت هذه الدراسة بدراسة الجوانب النظرية للشراكة وأهم آثارها على الاقتصاد الوطني ، وتوصلت الدراسة إلىأن الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لم يغير من الإقتصاد الجزائري، كما لم تتضح الآثار من هذه الشراكة على اقتصادنا رغم مرور عدة سنوات على اتفاقية الشر اكة .

2. نفيسة ناصري، عبد السميع طه موساوي، بعنوان " انعكاسات اتفاق الشراكة الأوروبية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر"، اهتمت هذه الدراسة بتسليط الضوء على إحدى المواضيع الجوهرية في العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني، متمثلة في علاقة الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على زيادة

تدفق واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحسين المناخ الاستثماري، نتيجة التحسن في المؤشرات الإقتصادية (تناقص المديونية ، تناقص البطالة ...).

3. ناصر بوبقرة ، تيفالي بن يونس "التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية "، اهتمت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التجارة الخارجية في الجزائر، والعمل على تحليل تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، والتعرف على أهم التحديات التي تعيق التجارة الخارجية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يخلو من التنويع، وأن تحرير التجارة يتطلب وجود مؤسسات اقتصادية ناجعة ومؤهلة للمنافسة، كما توجد عدة تحديات تمثلت في ضعف الهيكل الإنتاجي والمحلي ومدى تحقيق أهداف الشراكة .

4. شليحي الطاهر، "التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 -2020) "، اهتمت هذه الدراسة بدراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية وتطور الميزان التجاري الجزائري ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الميزان التجاري الجزائري يرتكز بشكل أساسي على صادرات المحروقات هذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الإقتصادية الخارجية وهذا من أبرز التحديات التي تواجه التجارة الخارجية الجزائرية إضافة إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.

- **محتويات الدراسة:**

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث والأسئلة المتفرعة عنها، ارتأينا تقسيم العمل بالكيفية التالية:

الجانب النظري: ينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان الإطار العام لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول ماهية الشراكة الأجنبية أما المبحث الثاني فنبرز من خلاله مسار ودوافع إبرام اتفاقية الشراكة كما نتطرق في المبحث الثالث إلى محاور اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية.

أما بالنسبة للفصل الثاني المعنون بواقع الاقتصاد الجزائري فقسمناه إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول وصف عام للاقتصاد الجزائري ، أما المبحث الثاني فنبرز من خلاله السياق التاريخي لتطور وضعية الاقتصاد الجزائري، كما نتطرق في المبحث الثالث هيكل الاقتصاد الجزائري ومداخل النهوض به.

الجانب التطبيقي:

انحصر الجانب التطبيقي في الفصل الثالث المعنون بآثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003 ـ 2020 ، فقسمناه إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول الأثر على تدفقات التجارة الخارجية وا ٍيرادات الميزانية العامة، أما المبحث الثاني فنتناول فيه الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، في حين نتطرق في المبحث الثالث إلى إجراءات إنجاح اتفاق الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.

الفصل الأول

تمهيد:

يشهد العالم تحولات متسارعة وتطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعاد ومظاهر اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتكنولوجيا، يطلق عليها العولمة التي تتحكم في مجريات الدول الصناعية المتقدمة. ولقد فرضت هذه الظاهرة مجموعة من المتغيرات، تغيرت بموجبها معالم النظام العالمي القديم، وبدأت في ترسيخ كيان جديد، سمته الأساسية التغير المستمر في كل مجالات الحياة ، مما يفرض على كل من يعاصره ضرورة الأخذ بالمفاهيم والآليات الجديدة والمتجددة. ولعل من أهم ملامح وآثار هذه التحولات، التوجه المتزايد نحو تطبيق ميكانيزمات اقتصاد السوق في معظم دول العالم، وتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية ، وهذا ما دفع بالجزائر في الدخول في فضاء اقتصادي جديد، هو فضاء الشراكة الأورو جزائرية والذي أملته عولمة الاقتصاد العالمي وشموليته .

من هذا المنطلق سيتم ضمن هذا الفصل تناول الإطار العام للشراكة الأورو جزائرية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية اتفاقية الشراكة الأجنبية؛

المبحث الثاني: مسار ودوافع إبرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية؛

المبحث الثالث: محاور اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: ماهية اتفاق الشراكة الأجنبية

تقتضي التحولات التي يعرفها العالم حاليا مع تزايد حدة المنافسة في ظل العولمة من جميع البلدان خاصة النامية، رفع تحديات مجال الاستثمار وتحسين الإنتاجية وخلق فرص عمل، وهذا يتطلب البحث عن فرص الشراكة التي تفسح مجالات التعاون وتبادل المعارف ، لذا فإن الشراكة هي ضرورة حتمية يفرضها الوضع الراهن في كل المجالات وعلى كل المستويات ، سواء كان بين المؤسسات أو بين الدول.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية والإلحاح في العديد من الدول النامية والعالم العربي، والجدير بالذكر أن الكثير من الدول والمؤسسات بدأت باللجوء إلى الشراكة كشرط للحصول على المساعدات التقنية والاقتصادية.

أولا: تعريف الشراكة

لقد عرفت الشراكة بطرق مختلفة، ويعود ذلك إلى اختلاف زوايا النظر إلى هذا الشكل من أشكال التعاون وكذا إلى اختلاف الأهداف التي تسعى فيها الأطراف لتحقيقها واختلاف القطاعات محل التعاون بين المؤسسات.

1. المدلول اللغوي: هي مصدر الفعل شارك يشارك أي وقعت بينهما شراكة ، وتعني اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر، كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين[1] .

إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنه.

إتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها، أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستويات المبيعات [2].

---

[1] كمال رزيق ، فارس مسدور ، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2002 ، ص:204.

[2] بن دحلب عبد الرزاق ، أحوالف رحيمة ، ملتقى وطني تحت عنوان "**الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية 2001-2002** ، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان .

2. المدلول الاصطلاحي: هناك عدة تعاريف للشراكة نذكر منها: [1]

"إحدى الوسائل العلمية الفعالة لدعم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول، كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي "

كما عرفها الدكتور معين أمين بأنها " العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف، من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة "

كما عرفها الأستاذ حسين إبراهيم بأنها " النفع المتبادل والمتضامن والمتكامل المبني على التكافؤ والاعتماد المتبادل والمصير الحضاري المشترك "

كما تعرف على أنها: "الشراكة عبارة عن اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجالات أو عدة مجالات بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي، وا ٍنما الهدف منها تحقيق أهداف محددة وليست غالبا مشتركة كما يمكن اعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الأطراف، ومن هنا تبرز أهميتها في كونها وسيلة هامة لتجميع واستغلال الموارد المتاحة وزيادة القدرة الإنتاجية وتحقيق مصالح متبادلة "[2]

وتعرف الشراكة على المستوى الكلي على أنها :" تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة ، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة ، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعا إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى مثل السياسية، الاجتماعية والثقافية" .

تعريف شامل :انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج التعريف الشامل للشراكة على أنها عبار ة عن نشاط اقتصادي ينشأ بفعل تعاون شخصين أو أكثر دوي المصالح المشتركة لإنجاز عمل ما، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تقنية، أو تكنولوجية...الخ ويعتبر هذا العقد من الشراكة بين الطرفين هو التزام بين طرفين أو أكثر يتطلب تضافر جهودهم للتعاون والتضامن من أجل تحقيق أهداف مشتركة بينهم"

---

[1] صونيا ولد بومعزة ، **الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2018 ، ص: 12 .

[2] حمزة فطيمة ،**الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية الإدارية ، جامعة 20أوت 1955، مجلد (3) ، عدد(1) ، جوان 2020 ، ص: 80-81 .

ثانيا: أهمية الشراكة

يمكن إبراز أهمية الشراكة من خلال النقاط التالية: [1]

- تحسين مستوى اليد العاملة في الدول النامية حتى وإن اختلف ذلك حسب نوع الدول النامية؛

-إعادة التوزيع القطاعي للعمل ونوعيته وإنتاجيته والرفع في حجم العمالة في الدول النامية؛

- التحويل التكنولوجي إلى الدول النامية، بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية؛

- كما يمكن للشراكة أن تساهم في وصول منتجات الدول النامية إلى الأسواق العالمية نتيجة التحكم في تقنيات التسويق الدولي وتأهيل الموارد البشرية؛

- رفع الإيرادات الضريبية للدول المستقبلة لكون الشراكة عبارة عن استثمار أجنبي مباشر، كما يعتبر الشراكة وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك وسيلة لنقل المعرفة التكنولوجية وتحويل للمعارف والخبرات والمهارات من الطرف المتقدم إلى الطرف المتخلف في الشراكة.

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأجنبية

لم تنشأ الشراكة من عدم، بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعانيها المؤسسات في عالم تسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية وأخرى خارجية هي: [2]

أولا: الدوافع الداخلية

يمكن تلخيص الدوافع الداخلية التي تجعل من الشراكة السبيل الأمثل كما يلي :

1. الرغبة في النمو: تعتبر المحرك الرئيسي لقيام الشراكة ، لأن نمو المؤسسة الاقتصادية يتحقق بطريقة سريعة من خلال عمليات الشراكة مع مؤسسات أجنبية أخرى ، ومنه تتوسع الحصة التسويقية للمؤسسة من أجل الحفاظ على حجم مبيعاتها كما أنها تمثل فرصة لاكتشاف أسواق جديدة .

2. الرغبة في التعاون: يعتبر السعي وراء تحقيق التكامل والتعاون أحد الأسباب المؤدية للشراكة ، بحيث تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عن تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات ، وذلك قصد الحصول على مرونة أكبر في العلاقات المتبادلة وبذلك التقليل من حدة المنافسة بين المؤسسات الكبيرة .

---

[1] فاروق تشام، **أهمية الشراكة الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، سطيف، الجزائر، يومي 8-9 ماي 2004، ص: 82.

[2] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 13-14 .

3. البحث عن خفض التكاليف: يعتبر ارتفاع تكلفة عمليات الإنتاج من أهم العوامل الدافعة التي تحمل المؤسسة لإبرام عقود شراكة مع مؤسسة أجنبية ، ذلك أن اللجوء إلى الشراكة بين أكثر من طرف أو مؤسسة في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأفراد وانخفاضها .

4. السيطرة على الأسواق ومراقبتها: تعتبر الشراكة فرصة لفتح أسواق جديدة لأنه كلما كان عدد الشركاء كبير كلما كان بإمكانهم تغطية أكبر حصة من السوق وتمكنهم من التحكم ومراقبة الأسواق .

ثانيا: الدوافع الخارجية

تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في المحيط الدولي وكلها ظروف تجبر الدول بوجه عام والمؤسسات الاقتصادية بوجه خاص على التكتل وا ٍبرام اتفاقيات وعقود شراكة لمواجهة هذه التحديات وتتمثل في: [1]

– تنامي ظاهرة العولمة حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول؛

– تزايد حدة المنافسة فالشراكة هي وسيلة للتعاون والإتحاد قصد مواجهة هذه الظاهرة؛

– التطور التكنولوجي وسرعة التغيير يجعل من المؤسسات تبدل مجهودات جبارة لتكون في المستوى المطلوب.

ثالثا: دوافع السياسات الاقتصادية

عانت البلدان الصناعية من تباطأ في النمو الاقتصادي عجل بالعجز في ميزان مدفوعاتها، وفي القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية ، وفي الوقت الذي عرف العالم الأزمة البترولية خاصة بعد سنة 1986 انخفضت أسعار السلع الرئيسية، فأدى ذلك إلى ظهور مسألة الشراكة على السطح في إطار السياسات التصحيحية واستعادة معدلات النمو الاقتصادي [2].

المطلب الثالث: أنواع الشراكة الأجنبية

تصنف الشراكة حسب عدة تصنيفات، إذ يمكن تحديد أنواعها حسب القطاعات التي تحدث فيها، وسوف نتعرض إلى الشراكة في مختلف المجالات سواء التجارية، الصناعية، التقنية، الخدمية، المالية وغيرها .

[1] حمزة فطيمة ، **مرجع سبق ذكره**، ص:82.

[2] **المرجع نفسه** ، ص: 82 .

أولا: الشراكة الصناعية

يطبق بين بعض الشركات العالمية مبدأ أو صيغة التقارب وتكون بإنشاء قطاعات أو فرق متخصصة حول مشاريع تكنولوجية وصناعية متطورة هذا من جهة، وكذا المخصصات التي تتطلب استعمال واستغلال تكنولوجيا عالية ومتطورة من جهة أخرى تبرز ضرورة إقامة ما يعرف بالتعاون الفني الذي يعبر عن عملية الشراكة، الغرض من الشراكة الصناعية بالنسبة للدول المستقبلة هو اكتساب خبرات جديدة ونقل التكنولوجيا الحديثة لاستعمال أمثل لمو اردها المختلفة أما بالنسبة للدول المصدرة للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي فالهدف الأساسي يتمثل في اقتحام أسواق جديدة وتطويرها إن وجدت وترويج منتجاتها عن طريق هذا النوع من الشراكة.

وهناك عدة أنواع للشراكة الصناعية منها:

- عقود التصنيع؛
- اتفاقية المقاولة من الباطن؛
- عقود المفتاح في اليد؛
- عقود الإنتاج في اليد .

ثانيا: الشراكة التجارية [1]

يبرز هذا النوع من الشراكة في حالة القيام بأعمال تجارية مشتركة من خلال قيام أحد طرفي الاتفاق بعملية الشراء وبيع منتجات الطرف الآخر . وكثيرا ما يتم تداول هذه الشراكة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجدر الملاحظة إلى أن الشراكة التجارية تكتسي أهمية كبيرة في تعزيز وتقوية مكانة المؤسسة الاقتصادية في الأسواق التجارية الدولية والمحلية وهذا من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان التسويق الأمثل للمنتوج.

بالإضافة إلى ذلك فإن الشراكة التجارية تمكن الطرفين من تحقيق بعض الإيجابيات كأن يتم تقليص تكاليف المعاملات التجارية من خلال وضع شبكة التوزيع المتخصصة وبصفة خاصة المتعلقة بعمليات التصدير هذا بالنسبة للطرف المحلي أما بالنسبة للطرف الأجنبي فإنها تسمح بتداول منتجاته والدخول إلى الأسواق المحلية .

[1] شواشي فاطمة ، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية** ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على التنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2017 – 2018، ص:51-52.

فمن خلال ما سبق يمكن تعريف الشراكة التجارية بأنها "علاقة تربط بين الممون والزبون الذي يتعامل معه ويتوسطهم منتج .

ثالثا: الشراكة التقنية

نكون أمام هذا النوع من الشراكة في حالة ما إذا كان الهدف من عقد الاتفاق هو تبادل المعارف والخبرات ونقل التكنولوجيا في سائر مجالات الإنتاج ، ولعل من أهم الدوافع التي تؤدي إلى عقد الشراكة التقنية الحاجة إلى تطوير المنتجات وتحسين مرد وديتها وتحقيق الجودة المثالية المتداولة على الصعيد الدولي.[1]

رابعا: الشراكة الخدماتية [2]

من المنطقي أن عامل التقارب والقاسم المشترك بين (المورد-المصدر) (البائع- المشتري) يقوم على:

- نوعية المنتوج؛
- احترام مدة التسليم وتوفير المنتوج.

وعليه تسعى الأطراف المتعاملة (شركات، مؤسسات، أشخاص) إلى التنسيق بين العوامل المشار إليها سابقا وبذلك فإن الشراكة تسعى جاهدة لإنشاء التعاون بين المستورد والمصدر حيث أن هذا الأخير يلبي حاجيات الأول باستعمال أفضل الطرق التسهيلية لذلك ومنحه فرصة الاستفادة من تلك التسهيلات لمواصلة المصلحة المشتركة القائمة على التبادل المتكافئ الذي يخدم الطرفين و انطلاقا من نوعية العلاقات القائمة بين الشركات المبنية على الشراكة تحدد نوعية الشراكة الإستراتيجية المرغوبة.

خامسا: الشراكة المالية

تلجأ العديد من الشركات أو المؤسسات إلى الشراكة المالية عندما يتعلق الأمر بوجود صعوبات وعراقيل ومشاكل مالية تهدد استقرار مؤسسة ما، وبالتالي تحول دون تحقيقها لأهدافها الاقتصادية ، وتحقيق الربح . لذا فإن الشراكة المالية تتم عندما تقوم مؤسسة أو شركة معينة بالمساهمة في رأس مال المؤسسة التي تعاني من تلك المشاكل المالية [3].

نستنتج مما سبق أن أشكال الشراكة متنوعة ومتعددة، لكن مهما كان شكلها فإنها تظل دائما خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة ، لأنها تعتبر محركا أساسيا لتطوير المؤسسات الاقتصادية نظرا لما تقدمه من مزايا لهذه الأخيرة ، فهي تضمن لها النقل الفعلي للتكنولوجيا فتحسن من

[1] شواشي فاطمة ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 53 .

[2] نصير عرباوي، **مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17، سبتمبر 2013، ص:76.

[3] **المرجع نفسه** ، ص :55 .

أدائها وتمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية ، فالشراكة أصبحت في وقتنا الحالي تمثل الإطار العام لعلاقات التعاون بين الدول للحد من السياسات الاحتكارية التي كانت تعاني منها، والجزائر كغيرها من الدول تعمل من أجل ترقية هذه الشراكة والعمل بها في مختلف الميادين.

المبحث الثاني: مسار ودوافع إبرام اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

إن انتهاج الجزائر والإتحاد الأوروبي لخيار الشراكة، يعتبر مفهوما طبيعيا في ظل التكتلات العالمية غير أن الجزائر لم تتخذ منذ البداية حذو تونس والمغرب إلى عقد الشراكة ، نظرا لما تتمتع به الجزائر من مزايا لا تتمتع بها تونس والمغرب، الأمر الذي أطال عمر المفاوضات بين الطرفين .

المطلب الأول : مسار مفاوضات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

لقد سعى الإتحاد الأوروبي منذ سنوات لعقد اتفاق الشراكة مع دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط لأهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية ، والجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق. وقد مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاثة مراحل: [1]

أولا: المرحلة الأولية لمفاوضات الشراكة الأورو ـ جزائرية (1993-1997)

بتاريخ 13 أكتوبر 1993 أخبرت اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي للشروع مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، يأتي هذا الموقف لاستمرار لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة سنة 1976 و استجابة للسياسة الأورو جزائرية الجديدة.

وبدأ مسار المفاوضات التمهيدية بأربع جولات تمت بين جوان 1994 و فيفري 1996 عقدت بالجزائر وبروكسل بالتناوب، وكانت هذه اللقاءات الأولى بين الخبراء الجزائريين والأوروبيين للتعرف على الفلسفة الجديدة للشراكة الأورو متوسطية وأهدافها، خلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة المنبثق عن الندوة الوزارية الأولى ليومي 27-28 نوفمبر 1995، والتي جمعت ممثلي 27 دولة متوسطية (15 دولة تمثل دول الإتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية) مبينا بوضوح مميزات مشروع الشراكة القائمة على الشمولية وتعدد أبعاده السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والأمنية، وبتاريخ 10 جو ان 1996 صادق الإتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في ديسمبر 1996 بعد زيارة ما نوال مار ان (Manuel Marin) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر.

[1] لخضر مداني، **تطور التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية والإقليمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2006، ص: 202-204.

ثانيا: الانطلاقة الرسمية لمفاوضات الشراكة الأورو - جزائرية (1997-2001)

انطلقت المفاوضات الجزائرية-الأوروبية رسميا يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي21 و23 أفريل و27 و28 ماي 1997على التوالي، وتم الاتفاق على إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي، التعاون الاقتصادي والمالي، الزراعة و الخدمات) لكن هذه المفاوضات لم تسفر على نتائج واضحة، وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية.

بتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجولة الرابعة بعد إقرار وفد الترويكا الذي قام بزيارة للجزائر بخصوصية الاقتصاد الجزائري، وقد وضع المفاوض الجزائري منطلقين أساسيين أولهما أن لا تنطلق عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد سنة 2002، ثانيا الأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي، وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية ، عقدت الجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 في بروكسل وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري ومطالبا في الوقت نفسه بضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية، وتفكيك القيود الجمركية، ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذان الشرطان يشكلان تحديا كبيرا باعتبار الأسباب التالية:

- إضعاف مستوى حماية الإنتاج؛
- أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1,4 و 1,7 مليار دولار.

وتركزت مفاوضات الجولة السابعة (12-13 فيفري 2001) حول الجوانب الأمنية والقضائية وحرية تنقل الأشخاص، كما قدمت تنازلات متبادلة بخصوص تأهيل المؤسسات الجزائرية وتعويض الخسائر الناجمة عن إلغاء الحقوق الجمركية، واتفق الطرفان على عقد جلسة مفاوضات كل شهر، حيث عقدت الجولة الثامنة 1-16 مارس 2001، وتناولت موضوع حركة رؤوس الأموال والجولة التاسعة في 03-05 ماي 2001 ودرست ملفي الزراعة والخدمات، وفي 05 و06جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع، العدالة، الشؤون الداخلية، تقديم الخدمات والحق في الإقامة وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.

ثالثا: المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأورو ـ جزائرية (توقيع الاتفاق ديسمبر 2001)

بعد إكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001، وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (Valence) بإسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورو متوسطية الخامسة وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية، وبذلك تصبح الجزائر البلد المتوسطي الثامن الذي أبرم اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي.

مع التذكير أنه تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئتان مشتركتان بين الطرفين، لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ هذه الاتفاقية وهما مجلس الشراكة المكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء)، والذي له سلطة أخذ القرارات في ما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين وكذا لجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين[1].

المطلب الثاني : دوافع الشراكة الأورو جزائرية

هناك العديد من الدوافع التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وفيما يلي توضيح دوافع الشراكة من الطرفين:

أولا: دوافع الإتحاد الأوروبي

بما أن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعيا ، فإن الجزائر تعد سوقا جديدا ومربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية ، وأن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة ، إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي وهو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات .

كما يسعى الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة إلى التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي .

1. تصريف المنتجات الأوروبية: انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي ، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية ، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية وا إمكانية توسيع نفوذها في المنطقة ، إذأن فتح الحدود الجغرافية ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة .

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11 ، البليدة، الجزائر، 2012، ص :115 .

تعد السياسة التسويقية لدول الإتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق ، ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق ، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التي تشكل نسبة 2،8 % من مجمل مبادلاتها التجارية [1].

2. التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي: يؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) فسياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية ، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة ، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي ، علما بأنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن ، وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة ، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملء الفراغ في أسواق العمل لديها ،وا إنما استغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة ، وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها [2].

ثانيا: دوافع الجزائر

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة ، والظروف القاسية التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية وتتمثل هذه الدوافع في ما يلي: [3]

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء العوائق التجارية، تخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية؛

- دخول الجزائر في اتفاق الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة؛

- يمكن ان يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمار ات الأوروبية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي؛

---

[1] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 99 .

[2] طالبي بدر الدين ، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي "دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 – 2011 ، ص : 25 .

[3] ربيعة لكحل، مفيدة بوفدش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64.

- يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي، ولذلك يمثل اتفاق الشراكة إطار مهم لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج.

ثالثا: دوافع مشتركة

إن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من أهم العوامل التي تحث على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين وهو ما عبرت عنه مقدمة الاتفاق، إذ أوزعته إلى: [1]

– الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات؛

– إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر ، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية؛ إعادة بناء اقتصاده؛

– الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، السمعية البصرية والبيئية؛

– تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛

– إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني ، بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة ، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية .

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورو – جزائرية

هناك العديد من الأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وقد تم تقسيم هذه الأهداف بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أولا: أهداف الشراكة الخاصة بالجزائر

تتمثل فيما يلي [2]:

– تشجيع تدفق رؤوس الأموال الخاصة من الإتحاد الأوروبي لأغراض تنموية؛

– زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية؛

– نقل التكنولوجيا والخبرات والحصول على الدعم المالي والتقني لتحديث الاقتصاد؛

---

[1] حمزة فطيمة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 85 ـ 86 .

[2] حنان خداش ، بختة حداد ، **أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام** – مجلة المؤسسة 1438، 2335 ، الصادرة بتاريخ 2020/01/09 ، ص: 384 .

– بما أن اتفاق الشراكة يقوم على مبدأ المعاملة بالمثل فإن الجزائر بتخفيضها للرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية المستوردة لتصبح ملغاة تماما في نهاية المدة الانتقالية المحددة ب 12 سنة، والتي مددت إلى 15 سنة من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ سيمنح الإتحاد الأوروبي الإعفاءات الكاملة للسلع الصناعية الجزائرية فور بدء العمل بالاتفاقية؛

– التحرير الاقتصادي.

ثانيا: أهداف الإتحاد الأوروبي

يمكن ذكر أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي في النقاط التالية: [1]

– دعم وتشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجال البيئة، الطاقة، الاستثمار؛

– العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية؛

– توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول الحوض المتوسط في جنوبه ودول الشرق الأوسط؛

– التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي.

ثالثا: الأهداف الأساسية لاتفاق الشراكة الأورو – جزائرية

وتتمثل في: [2]

– توفير إطار عمل للحوار السياسي ؛

– إنشاء منطقة أورو - متوسطية للتجارة الحرة الصناعية؛

– تشجيع الاستثمار وتقوية التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

– توطيد العلاقة بين البلدين لإعداد سياسة الحوار والتعاون ، وتعزيز التبادلات بين المغرب العربي وبين دول الإتحاد الأوروبي والتحرير التدريجي للتجارة .

[1] حنان خداش ، بختة حداد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 385 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص: 385 .

المبحث الثالث: محاور اتفاقية الشراكة الجزائرية – الأوروبية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الموقع في أفريل 2002، إلى إقامة منطقة تجارة حرة وفق قواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بالمنتجات الصناعية، مع منح أفضلية متبادلة للمبادلات التجارية والزراعية، والاتفاق على تحرير تجارة الخدمات، وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى المحاور الأساسية للاتفاق الأوروبي الجزائري إضافة إلى المحور الاقتصادي والتعاون المالي.

المطلب الأول: المحاور الأساسية للاتفاق الجزائري الأوروبي

لقد احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية (08) محاور، و110 مادة، تمثلت في الجوانب الآتية:[1]

الباب الأول (الحوار السياسي): يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية (وهذا ما جاءت به المواد 3،4،5 من الاتفاقية).

الباب الثاني (الانتقال الحر للسلع): يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) ، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل وذلك خلال فترة انتقالية تم تحديده بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وهذا طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة ، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية (وهذا ما جاء في المواد من 06 إلى 29) .

الباب الثالث (تجارة الخدمات): يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير الخدمات المالية ، البنكية ، المواصلات والاتصالات ...الخ (وهذا ماجاء في المواد 30 إلى 37) .

الباب الرابع (المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة وأحكام اقتصادية أخرى): تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل ، مع الالتزام بإمكانية كل طرف من عملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الاستثمار ، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشأة وفق التشريع الجاري العمل به (المواد 38 إلى 46) .

[1] حمزة فطيمة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص: 86 -87 .

الباب الخامس (التعاون الاقتصادي): التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة 47 إلى غاية 66) .

الباب السادس (التعاون الاجتماعي والثقافي): حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال ، وذلك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل ، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها في البلد (المواد 67 – 68) .

الباب السابع (التعاون المالي): الذي يقوم دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية، إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية ، ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص عمل، الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة للتبادل الحر على الاقتصادالجز ائري وخاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد (وهذا حسب المواد 69 إلى غاية 81) .

الباب الثامن (التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية): وذلك بتقوية مؤسسة الدولة والقانون ، التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات) ، التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة ، مقاومة تبييض الأموال ، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية (المخدرات) ، التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة (حسب المواد 82 إلى غاية 92) .

الباب التاسع (الأحكام المؤسساتية العامة والختامية): وهو البند الأخير من الاتفاقية ويتضمن إجراءات مؤسساتية مثل إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، إنشاء لجنة شراكة مكلفة بتسيير الاتفاق وغيرها (وهذا حسب المواد 92 إلى غاية 110) .

المطلب الثاني: المحور الاقتصادي للاتفاق الجزائري الأوروبي

يلتزم الطرفان من خلال الشق الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأوروبية على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشتركة للطرفين وذلك من خلال :

أولا: إنشاء منطقة التبادل الحر

ينص الاتفاق وفق ما جاء في المادة السادسة (06) [1] على إنشاء منطقة التبادل الحر تدريجيا بين الإتحاد الأوروبي والجزائر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد ، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ ، طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة .

[1] **أنظر المادة 06 من الاتفاقية.**

ويسمح إنشاء منطقة التبادل الحر بالتحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحر التي تعتبر جوهر السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة ، إضافة إلى دعم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري التي هي تصب في فائدة اقتصاد الطرفين .

أما فيما يخص تجارة الخدمات فتمنح دول الإتحاد الأوروبي معاملة لممولي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة .

ثانيا: الشراكةو التعاون الاقتصادي

يتفق الطرفان على دعم الشراكة الاقتصادية التي تساهم في تنمية الشريكين على المدى الطويل والتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يعطي الأولوية للقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصاد الجزائري واقتصاد المجموعة الأوروبية وخاصة القطاعات التي تخلق قيمة مضافة وخلق مناصب الشغل ، ويرمي هذا التعاون إلى تحقيق عدة أهداف منها:[1]

- ✓ تشجيع المستثمرين الأوروبيين على الاستثمار في قطاع الصناعة في الجزائر ودعم الشراكة في ميدان الصناعة؛
- ✓ تشجيع التعاون المباشر بين المقاولين والصناعيين الأوروبيين والجزائريين وتبادل الخبرات؛
- ✓ مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير البحث العلمي؛
- ✓ المساهمة في زيادة تصدير البضائع المصنعة الجزائرية نحو السوق الأوروبية بدلا من الاعتماد على قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: التعاون المالي في إطار الشراكة الجزائرية الأوروبية

على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية ، فإن اتفاق الشراكة الأوروبية – الجزائرية نص على أن إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين ، التعاون الاقتصادي والمالي وفق برنامج ميدا ، قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري ، والتخفيف من الآثار السلبية التي قد تؤثر على بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

[1] رقية سليمة ، **الشراكة الأورو جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة ؟ الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 13-14 نوفمبر 2006، ص:4-5 .

أولا: برنامج ميدا 1

يهتم برنامج ميدا 1 بتهيئة اقتصاديات الدول في الفترة الممتدة من 1996 – 1999 ، وكان حظ الجزائر من البرنامج 164 مليون أورو بالإضافة إلى 30 مليون أورو تم تقديمها سنة 2000 ، مما جعل المبلغ في الفترة 1996 – 2000 يصل إلى 194 مليون أورو [1].

الجدول رقم (01): نصيب الجزائر من خلال برنامج ميدا 1

المبلغ المخصص	المبلغ المسدد
164 مليون اورو	30 مليون أورو

المصدر: صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 123 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المبلغ المخصص كمساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج ميدا 1 من طرف الإتحاد الأوروبي يقدر ب 164 مليون يورو، في حين أن المبلغ المسدد فعلا فقد بلغ 30 مليون يورو فقط .

وقد تم الاتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج ميدا 1 على الميادين التي من المفروض أن يمولها هذا البرنامج كما يلي: [2]

- ✓ 79 % من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي وتمثل 129 مليون يورو .
- ✓ 18 % لتسهيل التعديل الهيكلي وتمثل مبلغ 30 مليون يورو .
- ✓ 03 % موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتمثل 5 مليون يورو .

أما مبلغ 30 مليون يورو الذي تم إنفاقه فعلا من برنامج ميدا 1 ، فقد خصص لتمويل ثلاث مشروعات كما يلي :

- ✓ 17 مليون يورو: لتأهيل قطاع الاتصالات ومصلحة البريد وتطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر.
- ✓ 5 مليون يورو: لترقية الصحافة والإعلام في الجزائر.
- ✓ 8 مليون يورو: لدعم وتحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية .

ثانيا: برنامج ميدا 2

بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة في إطار ميدا 2 والتي بلغت خلال فترة البرنامج (2000-2006) مقدار 346,2 مليون يورو ، إلا أن المخصصات السنوية للجزائر لا تزال ضئيلة ولا

[1] صالح صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص:92 .
[2] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص :123 - 124 .

تغطي احتياجات من تميل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية ، والجدول التالي يوضح التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار ميدا 2 .

الجدول رقم (02): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا 2 (مليون يورو)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المبلغ	30.2	60	50	45	55	60	46

المصدر: صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 124 .

وقد وجهت الجزائر برنامج ميدا 2 أساسا إلى تحديث الإدارة بالعمل على القطاعات التالية: إدارة الاقتصاد تسهيل التجارة المرافقة للإنفاق، دعم المنظمات غير حكومية ، ودعم الشرطة في المناطق الريفية دعم تحرير وا إصلاح النقل وا إدارة المياه.

المطلب الرابع: إيجابيات وعراقيل الشراكة الأورو ـ جزائرية

المطلع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتفاءل (نظريا) من أن إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري بين الجانبين سيكون مفتاحا لجلب الاستثمارات الأجنبية (من دول الإتحاد) إلى الجزائر، وسيجعل المبادلات التجارية والاقتصادية ترتفع أكثر.

بالعودة إلى نفس الاتفاقية ، وفي نفس الوقت الذي ستفتح فيه الجزائر أسواقها لاستقبال السلع والخدمات الوافدة إليها من الدول الأوروبية تطمع هي الأخرى إلى خوض الأسواق الأوروبية مما يساهم في فتح مجال جديد لسلعها، ما يؤدي إلى تحرير الاقتصاد و جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

أولا: ايجابيات الشراكة

يركز اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على بعدين مهمين هما [1]:

1ـ الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبق من قبل الجزائر على وارداتها من الإتحاد بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر.

2ـ تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برنامج "ميدا" وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

كما أن الاتفاق بحد ذاته تعتبره الدولة الجزائرية مكسبا سياسيا لها ، أثر منه اقتصادي ، إذ أخرجها من حالة التهميش والعزلة الدوليتين التي عانت منها منذ سنة 1992 ، هذه الوضعية كادت أن تستمر لولا أن

[1] نذير بطاطاش ، **التعاون الأوروبي ـالإفريقي بين الشراكة والتبعية :** الجزائر نموذجا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون تعاون دولي ، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج ـ البويرة ، 2010 ، ص: 39

هذا العقد عجل ببعض التدابير والإجراءات الأمنية التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر أمام دول الإتحاد خصوصا وعلى الساحة الدولية عموما .

ثانيا: عراقيل الشراكة

يعاب على اتفاق الشراكة أن سلبياته ستكون أكثر من إيجابياته وذلك على عدة مستويات ، فمن حيث المنطلق نجد أن الجزائر قد وقعت على الاتفاق الأوروبي المتوسطي ، لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة ، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى بفالونسيا يوم 22 أفريل سنة 2002 .

يفهم من هذا العنوان هو تعدد مراكز القرار حيث يعني هذا أن الجزائر ملزمة بمحتوى الاتفاقية مع الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد والتي وصل عددها مؤخرا إلى 27 دولة ، وبالتالي تعدد مراكز القرار وهذا ليس في صالح الجزائر، أي أن الاتحاد عندما فاوض ، فاوض باسم و بقدرة مجموعة من الدول ذات الاقتصاديات المتطورة ، و الدول التي أنظمت إلى الاتفاق إنما فاوضت بمفردها، فمن المؤكد أن وضعها سيكون ضعيفا و أن قدرة المفاوضات الفردية ستكون حتما اضعف من قدرة المفاوضات التكتلية أو الجماعية الموحدة، نفس الشيء يقال عن الجزائر، فلقد فاوضت من وضع الضعيف المغلوب على أمره ، ذلك أن المعطيات الاقتصادية العالمية أوحت إلى الجزائر بضرورة الإسراع في عقد اتفاقات مماثلة لكنها جاءت متأخرة نوعا ما، و حبذا لو أنها دخلت المفاوضات باسم الاتحاد المغاربي عندها كان يمكننا أن نتفاءل لمستقبل الشراكة مع الاتحاد، لكن والوضع المخالف يطرح نفسه فإننا لا نستبشر به خيرا و سنشهد وضعا اقتصاديا أكثر تأزما، ذلك أننا لم نتهيأ لمواجهة مثل هذه الأوضاع 1.

كما أن هناك عدة مؤشرات توحي بعدم تكافؤ العلاقات الجزائرية ـ الأوروبية في ظل اتفاقية الشراكة المبرمة :[2]

1ـ الاقتصاد الجزائري لن يستطيع أن ينافس المنتجات الأوروبية من حيث الجودة ولا من حيث السعر وهذه النقطة ستكون في صالح المستثمر الأجنبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها الاحتكار لانعدام المنافسة ذات المستوى العالي .

2ـ نزع الحواجز الجمركية يترتب عليه خسائر مالية معتبرة ، مما يؤدي إلى تدني إيرادات الموازنة العامة للجزائر وبالتالي زيادة المديونية الخارجية .

3ـ التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي لم يتم من أجل إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه ، بل أن النوايا الحقيقية للإتحاد هي التوسيع وتحقيق الأهداف الأوروبية ، فمما لا شك فيه أن الطرف الذي

[1] نذير بطاطاش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 40.
[2] **المرجع نفسه** ، ص: 40 -41 .

يستفيد أكثر من حرية التجارة هو الطرف القوي دائما ، باعتباره الطرف الذي نالت منتجاته نصيبا أكبر من الأسواق العالمية ، وكذلك الطرف الأكثر استعدادا للإستفاذة من فرص الأسواق الجديدة .

4ـ التجارة لوحدها لا تكفي لتحقيق طموحات التنمية والتكامل في الدول النامية مثل الجزائر، ومن الضروري الاستفادة لأقصى حد من المعونات الأوربية في زيادة نقل التكنولوجيا لصناعتها، حتى تستطيع أن تنافس في الأسواق الأوروبية.

5ـ المشاركة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي ، تفرض حتمية وضرورة إدخال تغيير كبير في المؤسسات المسؤولة عن العمل الاقتصادي في القطاع الحكومي والعام والخاص.

6ـ الدخول في شراكة مثل هذه الموقعة مع الإتحاد الأوروبي يفقد الجزائر مزايا ومعونات تحصل عليها من أطراف خارج دول الإتحاد الأوروبي ، إذا ما تراجعت تجارتها مع هذه الأطراف.

لم يلتزم الجانب الأوروبي بتمكين الجزائر من الامتيازات التي كان يفترض أن تستفيد منها نظير اتفاقية الشراكة مع دول المجموعة الأوروبية، خاصة في الجانب المتعلق بتسهيل حركة تنقلات الأشخاص وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات دخول أراضي دول الإتحاد الأوربي، و الإجحاف الممارس على المواطن الجزائري وتضييق حركة تنقلاته بالرغم من مضامين الاتفاقية هذا التضييق الذي يطال حتى رجال الأعمال. كما لم يلتزم الجانب الأوربي بتمكين الجزائر من الامتيازات والحقوق التي كان لها أن تستفيد منها نظير التفكيك الجمركي والجبائي الذي تستفيد منه السلع الأوروبية . دون نسيان الخسائر التي لحقت السلع الجزائرية نتيجة المنافسة الأوروبية من دون أن تحصل الجزائر الفائدة المرجاة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في العديد من الجوانب.

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون قد شدد على مراجعة بنود اتفاقية الشراكة بين الطرفين الجزائري والأوروبي ، من خلال إعادة صياغة 52 مادة مرتبطة بحرية تنقل البضائع وتصدير واستيراد الخدمات من إجمالي 110 مادة ، وملحقين خاصين باستيراد المنتجات الزراعية والصناعية من ضمن 6 ملاحق وبروتوكولين خاصين بالمنتجات الفلاحية من إجمالي 7 بروتوكولات . وهو ما يجعل المفاوضات الجديدة التي ينتظر أن تباشرها السلطات الجزائرية بأمر من رئيس الجمهورية ملزمة بالتعريج إلى جملة من النقاط ، تشمل ضرورة استفادة الجزائر من استثمارات حقيقية ونقل التكنولوجيا ، لاسيما في قطاع الصناعة الغذائية والصيدلانية والطاقات المتجددة ، وخاصة أن الجزائر تسير نحو مسار تحول اقتصادي جديد [1].

ومن بين شروط نجاح هذه الاتفاقية ، إلزامية تنصيب لجنة من الجانب الجزائري مكونة من كفاءات تضم خبراء وتقنيين وقانونيين ، ملمين بالملف ويحملون أهدافا واضحة .

[1] إيمان كيموش ، **مقال صادر في جريدة الشروق** ليوم 01.01 .2021 على الموقع
WWW .ECHOROUKONLINE.COM تاريخ الاطلاع يوم 2022.05.29 على سا 09:50

خلاصة الفصل:

بناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من عرض لمفهوم الشراكة وكذا المسار التاريخي للشراكة الأورو- جزائرية ، وكذا التطرق لمختلف المحاور الأساسية لاتفاق الشراكة استخلصنا ما يلي:

- إن مفهوم الشراكة أوسع واشمل من مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي كون أن الشراكة الدولية تعبر عن نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، والمؤسسات والمنظمات الدولية والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية إلى العلاقات السياسية والاجتماعية والأمنية والذي يهدف إلى تحقيق متطلبات عقد الشراكة ؛

- وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 23 أفريل 2002 بعد سنة من مفاوضات ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005 ؛

- لقد خص هذا الاتفاق العديد من المجالات لإرساء إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين وتعزيز التعاون في المجال الثقافي والاجتماعي والإنساني وكذا الجانب الاقتصادي والمالي والذي يعنى بتطوير التنمية والشراكة بين الجانبين؛

- إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ معناها انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي خاصة من ناحية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتفكيك الرسوم الجمركية من والى الجزائر، هذا ما يستلزم المبادرة إلى تنفيذ عده سياسات والقيام بعده إصلاحات اقتصادية واجتماعية ترافق هذه التطورات للتخفيف من حدة الانعكاسات السلبية التي سيواجهها الاقتصاد الجزائري والذي سنتعرف على واقع هذا الأخير من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة فرضتها الظروف والتحولات التي عرفتها الساحة الوطنية والدولية والتي ساهمتفي تغيير القرارات والإستراتيجيات المنتهجة من طرف الجزائر، فقد قامت بعد الاستقلال بتبني إستراتيجية قائمة على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما انهارت هذه الإستراتيجية عقب الأزمة النفطية لعام 1986 و هو ما أدى إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه في مطلع التسعينات. ونتيجة للازمة الاقتصادية والاجتماعية ، قامت الجزائر بإصلاحات من أجل تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي كخيار للخروج من الأزمات المتعددة التي واجهتها.

وعلى اعتبار أن التجارة الخارجيةتلعب دور ا هاما ورئيسيا في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، فالجزائر على غرار دول العالم تسعى من خلال حركية تجارتها الخارجية للحصول على ما تحتاجه من التكنولوجيا والمواد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاهتمام بتفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الوضعية الاقتصادية للدولة، ناهيك عن العناية التي توليها الجزائر للمؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها باعتبارها العصب الحيوي للاقتصاد الجزائري وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ تشهد هاته الأخيرة توسعا ملحوظا في شتى الميادين،وإذا ما حققت الأهداف المرجوة منها ستؤدي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني.

على ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: وصف عام للاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطور وضعية الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: هيكل الاقتصاد الجزائري ومداخل النهوض به.

المبحث الأول: وصف عام للاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات السائرة في طريق النمو، حيث تبنت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة برامج لتنمية اقتصادها مواكبة بذلك التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية وكان لابد عليها من إعادة النظر في النظام الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري، فقامت بتبني نظام اقتصاد السوق كبداية للانفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو الأسواق العالمية.

المطلب الأول: مقومات الاقتصاد الجزائري

تتوفر الجزائر على إمكانيات ومقومات هائلة من شأنها النهوض بالاقتصاد الجزائري منها[1] :

- تقدر مساحة الجزائر بـ2.381.741 م2 ، تمتد سواحلها على مسافة 1200 كم على البحر الأبيض المتوسط .
- تحتوي على 53 أرضية مسطحة للمرافئ الجوية ، 12 ميناء بحريا متعدد الخدمات (تجارة ، صيد بحري، موارد بترولية) وميناءين متخصصين في المحروقات و18 ميناء كملجأ للصيد ، وتمثل موانئ عنابة الجزائر، وهران في مجموعها 70 % من النقل البحري خارج المحروقات .
- تمتد شبكة السكك الحديدية على طول 4200 كم2 ، بينما تمتد شبكة الطرق البحرية على طول 100.000 كم منها 94.684 كم في الشمال ، مما يجعلها أطول الشبكات في المغرب العربي .
- تقدر المياه السطحية بحوالي 15 مليار متر مكعب والمياه الجوفية بحوالي 3 مليار م3 .
- تستهدف السلطات في الجزائر إنتاج 1000 ميغا واط من الكهرباء من مصادر نظيفة معظمها من الطاقة الشمسية وذلك في حدود سنة 2021 ، كما أن خارطة طريق المخطط الوطني للطاقات المتجددة تستهدف بلوغ 15 ألف ميغاواط من الكهرباء النظيفة (مصادر متجددة انطلاقا من محطات شمسية ، وتوفير استهلاك 400 مليون متر مكعب من الغاز سنويا ، وتقليص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بقدر ب 1,5 مليون طن في السنة ، كما أن المتوقع إلى أن كل من 1000ميغاواط من الكهرباء المنتجة من محطات شمسية ، ستساهم في خلق 4500 وظيفة مباشرة. [2]
- استقرت احتياطات الغاز الطبيعي لدى الجزائر عند 159,05 ترليون قدم مكعبة ، وهو المستوى المسجل في 2020 ، بحسب بيانات أويل آند غاز.[3]
- بلغ إنتاج النفط والغاز 175,9 مليون طن نفط مكافئ سنة 2020[4] .

---

[1] عبد الجليل هجيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 74 –75 .

[2] حسان حويشة ، **الجزائر "عملاق الطاقة الشمسية النائم " ..فمتى يستيقظ ؟** مقال صادر بجريدة الشروق اليومي بتاريخ 29 -08-2021 .

[3] **www. Attaqa .net** تاريخ التصفح 5 جوان 2022 على الساعة 16:10 .

[4] **www. Attaqa .net** تاريخ التصفح 5 جوان 2022 على الساعة 16:20 .

ذكرت دراسة أجراها المركز الجزائري لتحليل ودراسة السكان أن عدد سكان الجزائر عام 2020 سيصل إلى 40 مليون نسمة.[1]

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة والإمكانات التنافسية الممكنة ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد أفرز أوضاع اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

أولا: اقتصاد مديونية [2]

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تتركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وا إدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب السياسات اللازمة والتخفيف منها والتي تركز على أولوية التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة التي تستند على النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ومن التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الإستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي تركز على السيادة وحرية القرار.

إن الاقتصاد الجزائري يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي لم تنخفض للمستويات التي تقل فيها المخاطر المشروطة الخارجية، ومازالت تشكل قيدا نوعا ما وذلك بتأثيرها على اتجاهات وكيفيات التأهيل الاقتصادي، رغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول ومع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى مقدرة التسديد للاقتصاد الوطني وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.

ثانيا: اقتصاد ريعي

الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي حيث يقوم على استراتيجيه استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها

[1] **www.aljazeera.net** تاريخ التصفح 5 جوان 2022 على الساعة 16:00 .

[2] سليم سعداوي، **الجزائر ومنظمة التجارة العالمية –أفاق ومعوقات الانضمام**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، 2008، ص: 63.

وحماية الأجيال اللاحقة فيها وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق، على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدوليةو انعكاسات سياستها الاتفاقية في تنامي آليات التربيع الداخلي وأثاره السلبية. [1]

وفي هذا الإطار فإن أغلب إيرادات الجزائر من الصادرات تتمثل في المحروقات بنسبة تتراوح بين 95 % و 98 % من الصادرات الجزائرية كما تشكل المحروقات أكثر من 60 % من الإيرادات الجبائية .

ثالثا: اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهها وازدادت شبكات الاقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته الأمر الذي سيؤثر في السياسة الاقتصادية اللازمة لتأهيل الاقتصاد الجزائري[2].

رابعا: الاقتصاد الجزائري من حيث حركية التجارة الخارجية

يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوء الأحوال ب 95 %من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية.

كما تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسبه الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي حيث نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنه 2002 بلغت نسبه الواردات من أوروبا 64.5 %وهو ما يدل على أن واردات الجزائر في معظمها مقومه في معظمها بالعملة الأوروبية.[3]

المطلب الثالث: توجهات الاقتصاد الجزائري

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل، حيث كان يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر، وبداية من سنة 1989 بدأت الجزائر بتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق.

---

[1] Meziane Rabhi, "**L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière** " , in Quotidien Liberté , 7 aout 2008 .

[2] سليم سعداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 64، 65.

[3] بوعتروس عبد الحق ، قارة ملاك ، " **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري** " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007 ، ص: 208 .

أولا: الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه

قبل التطرق إلى معرفة أوضاع الاقتصاد الجزائري في ظل الاقتصاد الموجه نتطرق إلى تقديم نظرة مختصرة عن هذا الأخير.

1. المقصود بالاقتصاد الموجه: هو اقتصاد تحكمه قوانين تسير إداريا، أي أن الدولة هي التي تتدخل في جميع الحالات، وبهذا أتبعت الجزائر النهج الاشتراكي لتحقيق تنميتها الاقتصادية وحققت مستويات نمو مرتفع في السبعينات، ويتميز هذا النظام بـ[1]:

- يعتبر نظاما مبكر ا يرفض الصراع بين طبقات المجتمع؛
- نظام يتميز بالواقعية؛
- نظام اشتراكي وطني ينظر إليه أفراد المجتمع على أنه نظام مطابق للعدالة الاجتماعية المطلقة؛
- نظام مطابق للقيم الإسلامية؛
- يهدف إلى خدمة المصلحة العامة دون المصلحة الخاصة.

2. إنجازات نظام الاقتصاد الموجه: من أهم ما حققه هذا النظام ما يلي[2]:

- تأميم المؤسسات المنجمية (08 ماي 1966) والجهاز المصرفي 1969 وفي نفس السنة تم استرجاع مشروع الحجار بعنابة ؛
- تم القيام بمجموعة من التأمينات الخاصة بشركة توزيع المحروقات وهذا من 1986 إلى غاية 1970؛
- بدل جهود جبارة في مجال التكوين؛
- تأميم 45 مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية والإلكترونية وكذا البناء، مع إكمال تأميم باقي المؤسسات الخاصة بالمحروقات.

وعملت الدولة على إنشاء عده هياكل بحث للطلبة الجزائريين الجامعيين بغرض تنويع التحليل العلمي على المستوى الوطنيو اكتساب التكنولوجيا.

ثانيا: الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد السوق

تتردد منذ سنوات عديدة كلمة اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر فما المقصود باقتصاديات السوق؟

1. اقتصاديات السوق: يقصد باقتصاديات السوق تلك الاقتصاديات التي تعتمد على ميكانيزمات قوى العرض والطلب لتحقيق التوازن، وهذا يعني اللجوء إلى قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب لتحديد وجهة

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص: 152.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 172.

المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب دون أن يكون أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها، كما يعرف اقتصاد السوق بأنه اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والمعروفة بالتوفيق بين الحاجات الغير المحدودة للإنسان وموارده المحدودة، وكون اقتصاد السوق يعني أن غالبية فعالياته الإنتاجية والمادية وغير المادية إن لم تكن كلها يقودها منطق السوق القائم على العرض والطلب التبادل، الربح والخسارة، المنافسة وحسابات تكلفة الفرصة البديلة [1].

2. مبادئ اقتصاد السوق: من أهم مبادئ اقتصاد السوق ما يلي[2]:

- **المصلحة الذاتية:** كون اقتصاد السوق اقتصاد حرا، فهو يركز أساسا على المصلحة الذاتية دون أن يلغي المصلحة العامة، فالمقصود بالمصلحة الذاتية هو أن تكون لذي الفرد الرغبة في تحقيق أكبر ربح ممكن، بينما المصلحة العامة تعني الربح لتحقيق رغبات أفراد المجتمع.
- **الحرية الاقتصادية:** يقصد بها الحرية التامة في الاستثمار و امتلاك وسائل الإنتاج، إذ تخول له الحرية في الإنتاج، الاستهلاك وكذا الادخار.
- **تحرير السوق:** من بين أهم المبادئ التي يقوم بها اقتصاد السوق هو تحرير السوق، الذي يتجسد من خلال تحرير الأسعار بمعنى أنها تحدد حسب القدرة الشرائية للمستهلك وفق قانون العرض والطلب المنافسة الحرة فهي تخلق الرغبة في التفوق على المؤسسات المجاورة وبالتالي سوف تلجأ إلى تحسين وتطوير الجودة ونوعية منتجاتها وتحرير التجارة.
- **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج** : يمنح بمقتضي هذا الحق للفرد في امتلاك و استخدام وسائل الإنتاج دون قيود لا على الكم ولا على الكيف هذه الملكية تشجع الخواص على زيادة الإنتاج وتطويره وللوصول للملكية الفردية يستوجب على الدول المنتهجة لاقتصاد السوق أن تطبق الخوصصة، فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق العالمية.

ثالثا: برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي

انطلاقا من التحولات المذكورة سابقا ومنذ أن طرقت الأزمة الاقتصادية أبواب الاقتصاد الجزائري سنة 1986، عملت الدولة على إصدار جملة القرارات التنظيمية شكلت معالم التحولات الكبرى في الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي كطريق حتمي لثقل المديونية، وتم الوصول إلى توقيع عدة اتفاقيات معه وذلك بإتباع عدة إجراءات منها:

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص: 15.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 148.

1. إرساء نظام الصرف: في هذا السياق قامت السلطات المعنية بإصدار قرارات تنص على ضرورة إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وا إنشاء مكتب للصرف ابتداء من 1996، إضافة إلى دعوة السلطات النقدية إلى حتمية تحويل الدينار الجزائري قصد تسهيل المعاملات التجارية.

2. تحرير الأسعار: ركز البرنامج على إعادة دعم الأسعار الفلاحية من خلال مراعاة تكاليف الإنتاج ودعم الأسعار الخاصة بمنتوجات الطاقة والمواد الغذائية، مع التخلي عن التحديد الإداري للأسعار وتركها تتحدد حسب قانون السوق.

3. إصلاح القطاع العام: لجأت الدولة إلى خوصصة القطاع العام بمنح استقلالية تامة وتوسيع رأسماله خاصة في مجال القطاعين التجاري والسياحي، إن الملفت للنظر إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري لم تظهر نتائجها رغم سرعة تطبيق البرامج المتعلق بها، ذلك لأن ظروف والشروط العامة لأداء المؤسسة العمومية لنشاطاتها لم تجتمع ضمن متطلبات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى أن شروط صندوق النقد الدولي لم تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثاني: السياق التاريخي لتطور وضعية الاقتصاد الجزائري

كان الاقتصاد الجزائري يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، دورا مركزيا في جميع الميادين. ولتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى كانت في سنة 1988 والثانية في 1991 والثالثة في 1994. ثم شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 .

المطلب الأول: أداء الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، دورا مركزيا في جميع الميادين، ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وا نشاء المؤسسات الوطنية العمومية ، والقيام بالتأميم .

أولا: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال

لقد ورثت الجزائر منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، كانت عام 1962 ما يقارب 85 %من الصادرات موجهة إلى فرنسا وكانت 80 %من الواردات تأتي منها[1].

أما من الناحية الاقتصادية فقد ترك الاستعمار اقتصاد عديم القاعدة الصناعية ، فقد توقف الإنتاج في الكثير من الوحدات الصناعية بسبب مغادرة 10/9 من المستوطنين المشرفين على المصانع، إضافة إلى تهريب الأموال إلى الخارج والمقدرة ب110 مليار فرنك والتهرب من تسديد 20 مليار فرنك كدين مما تسبب في إخلاء الخزينة وامتناع البنوك الأجنبية من تقديم قروض وتمويل المشاريع.

إضافة إلى تخريب المؤسسات الصناعية والطرق وتدمير 8000 قرية وحرق 3000 هكتار من الغابات وسلب وقتل الماشية ، فالتنمية الاقتصادية غداة الاستقلال كانت وفقا للمنهج الاشتراكي حسب توجهات مؤتمر طرابلس الذي ركز على التخطيط الاقتصادي للموارد الجزائرية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات مع

[1] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1993 ،ص: 22

التصنيع الشامل، فتحقيق التنمية المتوازنة بين كل فروع الاقتصاد في كل مناطق الدولة ببناء المجتمع الاشتراكي وقبل أن تشرع الدولة في التغطية قامت بعدة إجراءات منها[1]:

- تأميم أراضي المستعمرين وتطبيق النظام الذاتي طبقا للمرسوم 1963 .

-تأميم البنوك وا إصدار العملة الجزائرية سنة 1963 .

-إيجاد خلطة سياسية حاكمة تخضع لمصالح الشعب بعين الاعتبار وا إنشاء مؤسسات وطنية هامة كما ظهرت شركات وطنية من أبرزها شركة سونا طراك سنة 1963 ، كما كان التمييز للصناعات التقليدية إضافة إلى كل ذلك تأميم المتجر سنة 1966 وكان قد سبقه اتفاقات بترولية جديدة في سبتمبر 1965 .

- تأميم المناجم سنة 1966 .

ثانيا: السياسة الاقتصادية الجزائرية في الفترة من 1967إلى غاية 1979

في المرحلة الممتدة بين أواخر 1966 .1980 اتسم الاقتصاد الجزائري بنظام مركزي موحد في جميع القطاعات الاقتصادية ، ومعتمدا على التخطيط المركزي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث حددت أهدافها في تلك المرحلة حسب منظار السلطة في: [2]

- تحقيق مستوى معيشي ملائم للعمال وذلك برفع إنتاجية العمل، وتحقيق التوازن بين المدينة والريف إلى جانب التوازن بين مختلف الأقاليم المكونة للدولة، وكذلك تخصيص موارد الاستثمار للقطاعات التي قد تساعد على تلبية تلك الحاجات الأساسية؛

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم الاستقلال المالي؛

- بناء اقتصاد جديد يمكن أن يواكب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

هذه الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها الدولة الجزائرية في تلك الفترة دفع إلى إجراء تعديلات في مجالات معينة وا إتباع سياسات جديدة، ذلك بالاعتماد على أسلوب التخطيط المركزي، والقيام بمخططات تنموية متوسطة الأجل، هذا ما يجعل من هذه المرحلة تتميز بكونها مرحلة المخططات، حيث شهدت ثلاث مخططات تنموية، مخطط ثلاثي، والمخططين الرباعيين الأول والثاني . وتميزت كذلك هذه المرحلة بتزايد تدخل الدولة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية لضمان تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

[1] عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2016 -2017 ، ص: 56 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص : 58 .

وتتمثل مخططات التنمية لهذه المرحلة في مل يلي: [1]

1. المخطط الثلاثي (1967-1969): يعتبر المخطط الثلاثي 1967 -1969 أول مخطط للتنمية في الجزائر بعد الاستقلال، وبه دخلت البلاد مرحلة جديدة مليئة بالطموح الكبير لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كبير. ولم يكن تطبيق هذا المخطط قبل هذا التاريخ ممكنا نظرا لعاملين:

ـ عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال الذي تحصلت عليه قبل خمس سنوات فقط؛

ـ عامل انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

لقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية والضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية ، وخصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة ، لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج [2].

2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973): لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية وإقامة المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والأخر للاستثمار حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل بينما تمويل نفقات الاستثمار بقروض طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 56,68 مليار دينار جزائري والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة بإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف: [3]

- تحقيق معدل نمو سنوي يقدر ب 9%من الناتج المحلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصاديعن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة؛
- تحسين ورفع مستوي المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

---

[1] وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية** الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2010، ص: 209، 210.

[2] عبد الجليل هجيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 58 .59 .

[3] وليد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 210.

3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): خصص لهذا المخطط 110 مليار دينار جزائري كبرامج استثمارات عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي[1]:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني؛

- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 40% على الأقل أي بزيادة سنوية قدرها 10%.

ثالثا: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980 -1988

لقد تميزت بداية الثمانينات بتغيرات جذريه في السياسات الاقتصادية الجزائرية فالنمو الكبير للقطاع الصناعي ثم العدول عنه عن طريق توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة. وقد شهدت هذه المرحلة مخططين تنمويين المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني.

1. المخطط الخماسي الأول (1980-1984)[2]: لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا ، يمتد من سنة 1980 إلى نهاية 1984 . تضمن هذا المخطط توجيهات ، صدرت عن المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980 .

لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز، على تقييم سياسة التنمية، التي اتبعتها الجزائر، في الفترة ما بين 1967 -1978 من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب ، في شكل توصيات صادرة عن دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية يذكر واضعو هذا المخطط ، أنه يتميز بالتوازن والتنظيم أكبر من المخططات السابقة ، كما أنه يركز كثيرا، على الاقتصاد في إدارة الموارد النادرة خصوصا رأس المال، كما يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعى إلى تحقيق التوازن القطاعي، بين الفلاحة والري والصناعة، والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة، والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجات الاجتماعية من جهة ثانية .

وتمثلت أهم المحاور التي جاءت ضمن هذا المخطط في [3]:

- تغطية كافة الاحتياجات الاجتماعية في آفاق1990 .

---

[1] وليد عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 211.

[2] سعدون بوكبوس ، **الاقتصاد الجزائري : محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 ، 1990-2005)** ، ط1 القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2012 ، ص : 181 .

[3] عبد الجليل هجيرة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 63 .

- استثمار القاعدة البشرية للمشروع الاجتماعي في كافه القطاعات.

- توسيع وتنويع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الحاجات الحقيقية والشروط العلمية للتحكم في التنمية.

- بناء سوق داخلية نشطه قادرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلدبصور ة متواصلة ودائمة.

- القضاء على التوترات الاجتماعية والتقليل من القيود الاقتصادية التي تحد من التطور الاقتصادي والاجتماعي كالبيروقراطية.

- تطوير جهاز التربية والتكوين لتوفير الكفاءات اللازمة للتحكم في التطور.

- إعطاء الأولوية في الاستثمار للمشاريع الجديدة لتعزيز الأداة الإنتاجية وتدعيميها والبحث عن طاقات جديدة.

- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميمها لتأطير النشاطات وتنظيم العلاقات وتحقيق التوازن الجهوي تدريجيا.

- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط الاقتصادي والاجتماعي بمشاركته في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهرباء مع تفادي قيام هذا القطاع بتلاعب أو أي احتكار وذلك عن طريق مراقبته وتنظيمه.

2. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)[1]: جاء المخطط الخماسي الثاني لتنفيذ البرامجالر امية إلى تلبيه متطلبات البناء الاشتراكي وتقويه استقلاليه الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وكان يهدف أساسا إلى:

- تلبيه الاحتياجات الأساسية للسكان الذين بلغت نسبه تزايدهم 3.2 % سنويا.

- مواصله الإنتاج والاستثمارات لضمان الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة.

- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي واستقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.

- تشجيع القطاع الخاصوا ٍدماجه في العملية الاقتصادية.

لم تكن هذه السياسات في المستوى المطلوب، بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، خاصة مع تدهور أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل إلى 15 دولار أمريكي سنة 1986 بعدما تجاوز 30 دولار أمريكي سنة 1985. وكان أثر هذا التدهور كبيرا على ميزان المدفوعات

[1] عبد الجليل هجيرة، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 64 .

الذي تضاعف عجزه، ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء المتكرر إلى الاقتراض الخارجي، الذي أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للجزائر .

المطلب الثاني: أداء الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى كانت في سنة 1988 والثانية في 1991 والثالثة في 1994 كما سنرى .

أولا: المرحلة الأولى من الإصلاحات 1988- 1991

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986، كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50%، شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، حيث اعتمدت برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل الاقتصاد الموجه، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي[1]:

- إصلاح القطاع الصناعي: حيث منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استغلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988 ، وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: وذلك قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي، حيث صدر القانون 88-02 الصادر بتاريخ 1988/01/12 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.
- مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، وكذا الاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل.

[1] محمد صالي، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر** ،أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم الديموغرافيا كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2015 .2016 ، ص : 122 .123 .

➢ منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني:حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 1988/07/12، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 1982/08/21وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

➢ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 1990/04/14، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

➢ إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني).

➢ إعادة تنظيم التجارة الخارجية: وذلك عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال السماح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية.

➢ التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العموميةوا عادة هيكلة الدين الخارجي .

➢ استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية : حيث أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، والتي تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12[1]، المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية.

ثانيا: المرحلة الثانية من الإصلاحات 1991 - 1993

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل1991 بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة ، تعميق الإصلاحات التي تم الشروع فيها في المرحلة الأولى . إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات ألاقتصاديه توجت بإصدار نصين أساسيين هما [2]:

[1] صالح مفتاح ، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**،: مداخلة مقدمة في : الملتقى الوطني حول "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " ، يومي 16 ـ 17 نوفمبر 2004 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص : 6 ـ 7 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص: 6 ـ 7 .

- المرسوم التشريعي رقم 93 -12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقيه الاستثمارات الذي ألغي النظر ة القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام؛

- المرسوم التشريعي رقم93 -08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 ، المتعلق بمراجعه القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات.

لقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي:

- تراجع النمو الاقتصادي بحيث انخفض في نهاية 1993 إلى60%.

- ارتفاع التضخم إلى30 %.

- ارتفاع معدل البطالة إلى24 %.

-استمرار تدهور ميزان المدفوعات.

- الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وارتفاع معدلات خدمات الدين الخارجي .

- تدهور شروط التبادل التجاري .

- الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة ، وارتفاع معدلات خدمات الدين الخارجي.

- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية .

- الفساد الإداري ، و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

- فشل نمط التنميةوهجر ة الأدمغة .

ثالثا: المرحلة الثالثة من الإصلاحات 1994- 1998

بدأت هذه الدفعة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 ، على خلفية الاختلالات السابقة ، إضافة إلى حدوث تدهور أخر في أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار سنه 1993 إلى 14.19 سنة 1994 ، هذا التدهور في الأسعار صاحبه استمرار في الأزمة السياسية والأمنية للبلاد ، مما قاد الاقتصاد إلى أزمة حادة .

ومن اجل مواجهه هذه الأزمة، قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ وذلك بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

➢ **برنامج الاستقرار الاقتصادي : 1 أفريل- 31 مارس1995:** دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات ، مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف عملية الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في: [1]

- التقليص أو القضاء على عجز الميزانية العمومية.

-التقليص من الكتلة النقدية كشرط أساسي للتطور السليم.

- إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعات والاستمرار في عمليه تحرير الاقتصاد.

➢ **برنامج التعديل الهيكلي أفريل 1995 ـ مارس1998:** إن التعديل هيكلي كان ضرورة حتمية لا مفر منها ، من اجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على: [2]

ـ مواصله رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها .

- تحرير أسعار الفائدة بصفه نهائيه سنه 1995 .

-إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995 ، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية.

-التحكم في السيولة المصرفية من اجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.

-تخفيض الرسوم الجمركية من 60 %سن 1994 إلى 45 %اعتبارا من أول جانفي 1997 .

-العمل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة .

- إعادة هيكله المؤسسات العمومية ، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.

- إصدار قانون الخوصصة سنه 1995 ، ثم تعديله سنه 1997 لجعله أكثر مرونة.

-طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبدأ المفاوضات سنه1997 .

المطلب الثالث: أداء الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 .

---

[1] روابح عبد الباقي وغياط شريف ، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، الجمعية العلمية :"نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقة خروبة ، جامعة الجزائر ، سنة النشر مجهولة ، ص : 3 .

[2] روابح عبد الباقي وعلي جمال ، **التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، الجمعية العلمية : "نادي الدراسات الاقتصادية " كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقة خروبة ، جامعة الجزائر ، سنة النشر مجهولة ، ص : 04 .

أولا: البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة

تمثلت أهم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي.[1]

1. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يمثل الإنعاش الاقتصادي سياسة ظرفية تتمثل أهدافها في إعطاء دفعة جديدة للنشاط الاقتصادي المتميز بالتراجع ، أي أنه سياسة تهدف إلى تنشيط الاقتصاد الكلي على المدى القصير، وقد أثبث الاقتصادي البريطاني "جون ماينارد كينز " أن هذه السياسة الظرفية تستهلك إنعاش الاستهلاك والاستثمار ، مستخدمة في ذلك وسائل تتمثل في السياسة الميزانية والسياسة النقدية .

انطلق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي إيمانا منه بان كل جهد يبدل في هذا الميدان سيكون له مردود عام على الشعب الجزائري بكل فئاته . وهذا البرنامج الذي بادر به الرئيس يهدف إلى تعزيز المنشات الاقتصادية وا ٍعادة تأهيل المنشات الاجتماعيةوا ٍنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي . فهو يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشات القاعدية، والتنمية المحلية وتنميه الموارد البشرية.

وقد تضمن هذا البرنامج خطه عاجله لتنميه 13 ولاية من ولايات الجنوب، حيث يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبه البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب. كما يسعى لتحقيق نسبه نمو تكون في حدود 4.5 %إلى 6 % وهذا المعدل فسوف يمكن من امتصاص حده البطالة التي تتجاوز 30% من السكان النشطين.

ولقد شرع في تنفيذ هذا البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2001(جوان 2001) عبر مراحل، حيث خصصت له ميزانيه تقدر بـ 7 مليار دولار، وهو يهدف بالموازاة مع ميزانيات السنة لكل قطاع إلى الحد من علامات التخلف والفقر ، أي أنه برنامج موجه إلى تأهيل المناطق لتمكينها من مواجهة أثار التحولات الاقتصادية الجارية بحدود متكافئة.

وحسب مندوب رئيس الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي، فان الغلاف المالي المخصص خلال سنتي 2001 و 2002 بلغ 40 ألف مليار سنتيم يشمل 9500 مشروع وكبرت نسبة الانجاز ب 89 % خلال هاتين السنتين، وقد خصص من هذا الغلاف المالي نسبة لتحسين الظروف المعيشية للسكان في نفس

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان ، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة** ، مقال صادر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد رقم 16 ديسمبر 2016 ، ص : 199-201 .

الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الاجتماعية في الجزائر ترتفع قيمه الاستهلاك للأسر الجزائرية التي أنفقت أكثر من 1531 مليار بمعدل 333.117دينار جزائري لكل أسرة وبمعدل 49.928 دينار جزائري لكلفر د ، وقد بلغت نسبه الإنفاق العام عام 2001 أكثر من 1600 مليار دينار جزائري إلا أن الفوارق جعلت 50 % من الجزائريين يستحوذون على أكثر من 74.1 %من قيمه الاستهلاك .

تشير التقديرات المقدمة من طرف منظمه الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى زيادات التفاوت الاجتماعي بصوره كبيره وملحوظة في الجزائر حيث نجد أن أغنى فئات المجتمع(نسبه 20%) يتحصلون على 40 % من نسبة العائدات والاستهلاك مقابل 7% فقط لأفقر فئة في المجتمع .

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو: [1] يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي ، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشرة سنوات ، ويمثل حجم الإنفاق على هذه الخطة الطموحة التي تمتد إلى خمس سنوات قادمة (2005 ـ2009) ما قيمته 50 مليار دولار ، يتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية ، هذا ويشكل حجم الإنفاق على هذه الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة (2000ـ2004) الذي بلغ الإنفاق فيها 7 مليار دولار.

وقد اهتم برنامج دعم النمو الاقتصادي بعدة مجالات منها:

- **الاستثمار:** إن الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلعا وخدمات وفرص عمل وقيمة مضافة. ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الاسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005ـ2009) بالجزائر ، حيث اتفق البلدان على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوروبي تطويرها مع الجزائر .
- **الثقافــة:** وزعت وزارة الثقافة الغلاف المالي المقدر بـ 16 مليار دينار جزائري والذي استفادت منه في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005ـ2009) على محورين أساسيين يتمثلان في ترميم معالم الهوية الوطنية وا ٍحياء النشاط الثقافي عبر كامل التراب الوطني .

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي: تضمن المخطط الخماسي الثاني (2010ـ2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) ، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 205-206 .

السابق (9.680 مليار دينار) ، أي أن البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار) [1].

ثانيا: تقييم البرامج الإنمائية في بداية الألفية الثالثة

ر أى المسؤولون المكلفون بالبرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو أن نتائجه الأولية بعثت على الارتياح مشيرين إلى ارتفاع محسوس في تنفيذ البرامج المهمة لسنة 2002 ، وكذا في مجال خلق مناصب الشغل الجديدة . ففي ظرف 9 أشهر أكدت آخر الإحصائيات عن وجود 8190 مشروع جواري صغير ومتوسط منها 3016 مشروع أنجزت و 4067 مشروع شرع في انجازه مما مكن من خلق 370 ألف منصب عمل منها 65 % دائمة . وفيما يخص معدل نمو الاقتصاد الوطني فانه لم يتجاوز 2.6 % عام 2004 نتيجة لغياب الاستثمار، بينما زاد الطلب الداخلي (نظرا للطلب المتزايد في الأسر المساند بضبط سياسة الأجور ودعم القرض الموجه لاقتناء العقار) حيث بلغ 4.5 % ليرتفع بذلك حجم الواردات بصورة كبيرة [2].

لقد حققت الوضعية الاقتصادية إلى جانب الوضعية المالية في الجزائر سنة 2006 نتائج قياسية غير مسبوقة منذ الاستقلال، حيث تواصل النمو الاقتصادي خلال سنة 2006 مسجلا نسبة 5.3 % مقابل 4.7 % سنة 2002 فيما سجلت نسبة البطالة استقرار رغم ارتفاعها عند 15.3 % مقابل 29 % كانت مسجلة سنة 1994[3] .

وهذه النسب تظهر أن البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو سمحا بإعطاء ديناميكية للاقتصاد الجزائري وا ٍخراجه من حالة الانهيار الذي عاشه في سنوات التسعينات ، رغم أن هذا النمو مرتبط بنفقات الدولة وبالتالي بإيرادات الصادرات من النفط والغاز . كما سمح هذان البرنامجان بخلق الآلاف من الوظائف التي عملت على خفض نسبة البطالة ، حيث أن أغلب هذه المناصب التي تم توفيرها كانت مناصب عمل لفترات محددة .وأصبحت الجزائر مصدرا صافيا لرؤوس الأموال حيث بلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي سنة 2006 ما قيمته 72 مليار دولار .

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 199 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص: 206 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص: 207 .

المبحث الثالث: هيكل الاقتصاد الجزائري ومداخل النهوض به

لقد سعت الدولة الجزائرية لأجل تنويع هيكل اقتصادها وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط، وذلك في ظل استمرار صدمة أسعار النفط وما تمثله من مخاطر بارزة على آفاق الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تنويع تجارتها الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والرفع من أداء القطاعين الصناعي والزراعي والسعي لترقية مؤسساتها الاقتصادية، كما سعت الجزائر للنهوض باقتصادها من خلال صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما عملت على القيام بمجموعة من الإجراءات لأجل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية .

المطلب الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري

سنتحدث في هذا المطلب عن ركائز الاقتصاد الجزائري من حيث القطاعات والنشاطات التي يقوم عليها مع تقديم تشخيص ووصف عام للقطاعات مركزين على تلك التي تشملها العلاقة مع الاتحاد الأوروبي (التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي، القطاع الزراعي والصناعي والمؤسسات الاقتصادية..الخ)

أولا: التجارة الخارجية للجزائر

إن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يعرف دورا أساسيا في إقتصاد البلد، حيث عرف تطورا كبيرا منذ مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق والتي تميزت بتحرير المبادلات التجارية والولوج إلى الأسواق الخارجية.

1.تعريف التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية على أنها "عبارة عن منظومة العلاقات السلعية النقدية التي تتكون من مجوع التجارة الخارجية لبلدان العالم " وتهتم التجارة الخارجية بالمعاملات الاقتصادية الدولية كحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة . كما تمثل التجارة الخارجية مختلف عمليات التبادل التجاري مع الخارج سواء في شكل سلع أو رؤوس أموال بهدف إشباع الحاجات، ويمكن القول إن التجارة الخارجية تمثل صور التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق منافع متبادلة.[1]

2. **واقع التجارة الخارجية في الجزائر:** لقد أتاحت العولمة الاقتصادية لكافة الدول فرصة تصدير منتجاتها إلى مختلف الأسواق دون قيود وعلى قدم المساواة. إلا أنه في المقابل التزمت الدول بفتح أسواقها المحلية أمام الواردات من السلع الأجنبية وهذا ما فرض تحديات على الدول المختلفة لرفع كفاءتها الإنتاجية

[1] شليحي الطاهر ، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 -2020)** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة باتنة 1 ، المجلد (21) ـ العدد (01) ، جوان 2020 ، ص : 85 -86 .

وتحسين جودة إنتاجها، وخفض التكلفة لديها ، وتعديل تشريعاتها الوطنية وقوانينها حتى تتغلب على العوائق الناجمة عن تحرير تجارتها .

والجزائر باعتبارها من الدول المنتجة للنفط والغاز، يتأثر ميزانها التجاري بشكل كبير بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية . وهو ما ينعكس على سياستها الاقتصادية بشكل عام. كما أن العوائد الناتجة عن صادرات المحروقات تؤثر على الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة باعتبار أن الجزائر دولة نفطية أكث منها صناعية أو زراعية . ويتم إنفاق تلك المداخيل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي . وما يترتب عليه من زيادات الواردات من السلع الرأسمالية والوسطي الاستهلاكية[1] .

يتمتع قطاع التجارة الخارجية بدور تنومي أساسي في الاقتصاد الجزائري . وقد عرف هذا القطاع تطورا مهما من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهذا في إطار تحرير التجارة الخارجية .

3. أهمية التجارة الخارجية: يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم المرتكزات الأساسية لأي دولة. ويمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية: [2]

-. التجارة الخارجية مؤشر أساسي للقدرة الإنتاجية للدول ومؤشر لتنافسية الدول ؛

ـ تسمح التجارة الخارجية بنقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي ؛

ـ تحسين وضعية ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي الدول من العملة الصعبة ؛

ـ تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة ؛

ـ تحقيق التوازن الاقتصادي وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ... الخ .

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في ظل التكتلات الاقتصادية والإقليمية وذلك على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستمرار ورفع التنافسية وهذا من خلال الانضمام إلى تجمعات جهوية التي تضم إلى جانب الدول المتقدمة دول نامية تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي .

---

[1] شليحي الطاهر، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 84 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص : 86 .

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها إلى السوق المحلي، وكانت الجزائر من بين الدول التي وضعت قوانين للاستثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، وعملت على تحسين المناخ الاستثماري ، كما انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تربطها بتكتلات دوليةوا إقليمية مختلفة أهمها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، وهذا المفهوم أدخله الاتحاد الأوروبي في علاقته مع الجزائر، بسبب الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر من إمكانيات بشرية، وموقع جغرافي، وموارد طبيعية مهمة [1].

ثالثا: القطاع الصناعي والزراعي في الجزائر

إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري لا يزال يعاني من أزمة هيكلية نظرا للوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية ، كما تعد الزراعة أحد أهم القطاعات التي خضعت لإصلاحات متتالية منذ عام 2000 مع تنفيذ خطة التنمية الزراعية الوطنية من أجل استغلال الإمكانيات التي يتيحها هذا القطاع .

1. القطاع الصناعي: لا يزال القطاع الصناعي العمومي الجزائري يعاني من أزمة هيكلية ، فمؤشرات أدائه ، والوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها جل المؤسسات الصناعية تدل على استمرار التراجع الذي يعرفه منذ سنوات 1990 ، رغم العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي مسته منذ سنوات الثمانينات من إعادة هيكلة وتطهير مالي . فإجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991 -2001 لوحدها قدرت ب 1200 مليار دج وهو يكفي لإنجاز نسيج صناعي جديد لترتفع إلى 36 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 1991 -2005 ، ثم 40 مليار دولار في الفترة 1991 -2007[2] .

فهو يمتاز بضعف القاعدة الإنتاجية والهيكلية وانخفاض درجة التشابك والترابط بين مختلف الأنشطة الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أن قطاع الصناعة التحويلية لا يزال دوره هامشيا في الاقتصاد الوطني ، علما بان القطاع الصناعي ككل - بما فيه قطاع المحروقات - يساهم بأكثر من 45 % من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي ، ولكن بفضل الصناعات الاستخراجية (المحروقات

[1] ناصري نفيسة ، **عبد السميع طه موساوي ، انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر** ،جامعة طاهري محمد ، بشار . الجزائر ، مقال صادر بتاريخ 26 .01 . 2021 2020 ، ص 21 .

[2] انظر في هذا الصدد مقال عبد الرحمن مبتول في أسبوعية Liberté économie

Abderrahmane MEBTOUL, La **nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste, in Liberté économie**, N459, semaine du 19 a 25 Décembre 2007.

قطاع المناجم ...) ، في حين أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية (المنتجات المصنعة) فهي لم تتجاوز في حقيقة الأمر نسبة 7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002 -2007 [1].

ويعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر بعد التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مقدرة باثني عشرة سنة من تاريخ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 ، وهذا نظرا للوضعية الحالية الصعبة التي يتواجد فيها ، والتي تعد بمثابة مصدر تخوف العديد من المتابعين لملف الصناعة الجزائرية خصوصا وأن نتائج الإجراءات والتدابير المرافقة للقطاع كبرامج تأهيل المؤسسات لم تكن في نظر الكثيرين في مستوى التطلعات مع اللبس الذي يحيط حاليا حول الإستراتيجة الصناعية المعدة من قبل الوزارة الوصية .

2. القطاع الزراعي : إن تنويع الاقتصاد والصادرات الجزائرية هي الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة للدولة التي تطبقها استجابة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية والتي تؤثر على مواردها من النقد الأجنبي وعلى توازن ميزانيتها العامة . والزراعة هي أحد القطاعات التي خضعت لإصلاحات متتالية منذ عام 2000 مع تنفيذ خطة التنمية الزراعية الوطنية من أجل استغلال الإمكانيات التي يتيحها هذا القطاع . وتعتمد السلطات العامة على القطاع لرفع احتياطات الدولة من العملة الصعبة من خلال زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية بما في ذلك المنتجات ذات المزايا النسبية. [2]

يعتبر وصول المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية وخاصة الأوروبية خطوة هامة لتنمية تجارتها الخارجية. وبالتالي تكثف الجزائر علاقاتها التجارية مع الدول من خلال التوقيع، في جملة أمور على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لإقامة منطقة التجارة الحرة، والذي يعتبر أكبر المنتجين والمصدرين الرائدين في العالم للمنتجات الزراعية من خلال سياسته الزراعية المشتركة .

رابعا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية ، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة بالاقتصاد العالمي،[3] فالجزائر وغيرها من الدول سعت إلى الالتحاق بالاقتصاد العالمي وهذا عن

---

[1] Banque d'Algérie**, Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2007**, Alger, 2008, tableau 2 de annexe ,p189

[2] ميموني شهرزاد ،**أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد (03) ، العدد (01) ، 2020 ، ص : 115 .

[3] زيتوني صبرين ،**الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . دراسة حالة الجزائر .** ،أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه تخص : تجارة دولية ولوجستيك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016 . 2017 ، ص : 08 .

طريق عقد اتفاق شراكة بين عدة أطراف دولية محاولة بذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وكذا من مختلف برامج الدعم التي تقدمها هذه الأخيرة لها .

غير أن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم جعلت هذا النوع من المؤسسات في محك مواجهة منافسة شديدة من قبل مؤسسات الدول المتطورة خاصة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بقدرة عالية على اختراق الأسواق والتأثير في الزبائن ، وذلك بعد إقبال الجزائر على مغامرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ودخولها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

كما أن الشراكة الأجنبية في الجزائر اعتبرت من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم مواضيع الساحة الدولية والساحة المحلية .

إن كل هذه التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي والجزائري تمثل تحد كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث فقدت مكانتها في السوق المحلية ، هذا لما واجهته من منافسة شديدة للشركات الأجنبية خاصة الأوروبية منها داخل إقليمها ، لذا أضحى من الضروري النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطويرها وتوفير مختلف الوسائل الملائمة لمواجهة المنافسة الشديدة واكتساب مزايا وقدرات تنافسية لزيادة حصصها السوقية والإنتاجية، خاصة بعد التحرر والانفتاح الاقتصادي للأسواق الجزائرية على العالم الخارجي بعد إبرام الاتفاقيات والانضمام إلى المنظمات العالمية ، ولمواكبة هذه التغيرات الاقتصادية أصبح من الضروري على الدول العمل على توفير كل ما من شأنه أن يسمح لها بالاستفادة من هذه التغيرات والتقليل من المخاطر التي يتعرض لها اقتصادها .

وسعيا لتحقيق هذا الهدف سطرت الدولة مؤخرا برامج خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعادتها إلى جو المنافسة المحلية والعالمية ، وهذا ما يعرف ببرامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار الإصلاحات الحديثة لترقية المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء ، خاصة الإنتاجية منها كون هذه البرامج تساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية والتنمية .

المطلب الثاني: مداخل النهوض بالاقتصاد الجزائري

لقد سعت الجزائر للنهوض باقتصادها من خلال صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما عملت على القيام بمجموعة من الإجراءات لأجل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية .

أولا: تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي

ينبغي على الجزائر صياغة بدائل فعاله من شانها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي ومن بين الاقتراحات في هذا المجال نذكر: [1]

➢ تبني إستراتيجية اقتصادية فعاله للتكيفـوا ٍعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على:

– تعبئه الموارد وتثمين الانجازات الاقتصادية الوطنية والاعتماد بشكل رئيسي على الإمكانيات الذاتية، فالاقتصاد الجزائري يتوفر على موارد هامةوا ٍمكانياتـمعتبر ة تستدعي آليات جديدة لتعبئتها.

– تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع كفاءة أداء المؤسسات.

– تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.

– تأهيل وتدعيم القطاع الخاص الإنتاجي الوطني وزيادة مساهمته في جهود التنمية لإزالة القيود الإجرائية البيروقراطيةوا ٍلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية لإتاحة فرص الاصطفاء من خلال الكفاءة والفعالية.

– الحفاظ على القطاع العام في الفروع الإستراتيجية، التي يرفع فيها كفاءتهوا ٍيجاد صيغ المشاركة و التسيير بينه وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

– تثمين أشكال الشراكة المتوازنة مع التكتلات الاقتصادية والمؤسسات الأجنبية بالتركيز على الشراكة الاستثمارية والتعاون الإنتاجي على حساب الشراكة الريعية التجارية.

➢ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهميه في عمليه التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة التأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة.

➢ إعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية، وذلك بإنشاء السدود الشيء الذي يساعد على تنشيط مختلف المنتجات الزراعية خاصة الحبوب إلى جانب تشجيع البحث الزراعي وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع.

➢ جذب الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة استقطاب الاستثمارات العربية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على تهيئة بيئة استثماريه مستقره وثابتة وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات.

[1] رشيدة أوبختي، محمد بن بوزيان ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 214-215 .

➢ إصلاح المنظومة البنكية وذلك بابتعادها عن التسيير الإداريوا ٍتباعها أدوات وقواعد التسيير البنكي المتعارف عليها دوليا.

ثانيا: آليات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية

استفادت الدول من إجراءات تحرير التجارة الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الذي أدى إلى بناء اقتصاد عالمي لا حدود له تنفتح فيه اقتصاديات الدول على بعضها عبر توجيه إنتاج مؤسساتها من المحلية إلى العالمية. هذا الانفتاح أدى إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي مما يتطلب العمل على تحقيق التميز للمنتجات الوطنية أمام نظيرتها الأجنبية وذلك عن طريق تبني سياسات لبناء اقتصاد تنافسي سليم استجابة لتحديات النظام العالمي الجديد.

إن هذه التحديات تتطلب جهودا جادا للقيام بتعديلات وتغيرات جوهريه في منظومة متكاملة من العوامل، هذا ما دفع الجزائر إلى التفكير في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات الصناعية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية ومن خلال هذا المطلب سنحاول صياغة السياسات الكفيلة لدعم وارتقاءالقدر ة التنافسية للاقتصاد الجزائري [1].

1- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثماروا ٍصلاح القطاع العام: يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا المهمة بالنسبة لكافة الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث تمكن أهميته في زيادة كفاءة النظام الإنتاجيوا ٍمكانية نقل التكنولوجيا وتحسين الإنتاجية وزيادة الطالب على العمالة ، بالإضافة إلى منح فرص أوسع لترقيه في المؤسسات، والإسهام في تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق اقتصاديات الحجم كما انه يساهم في النهوض بالقدرات البشرية وتحسين القدرة التنافسية للدول المستقبلة له ولتحقيق هذه المزايا وجب الاهتمام بالعناصر التالية الخاصة بالمناخ الاستثماري:

- ضبط التدخل الحكومي من خلال جعل دور الدولة كمستثمر مباشر أو منظم لعمليه الاستثمار، زيادة على ذلك ضرورة القضاء على الممارسات الطاردة للاستثمار والتي تشكل حاجزا أمام تحسين الأداء الاقتصادي مثل البيروقراطية الرشوة والفساد.

- تبسيط إجراءات منح التراخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة والإجراءات الجمركية والضريبية .

- تطوير السوق المالي: تلعب البورصة دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزالقدر ة التنافسية للاقتصاد الوطني.

[1] رشيد يوسفي ، أمينة بخاري ، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2015 -2017**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية جامعة مستغانم ، الجزائر ،مجلد 6، عدد1 ، 2020 ، ص : 362 . 363 .

- تقديم حوافز ماليه وتسهيلات للاستفادة من الأراضي بإيجار رمزي.

- منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على توجيه استثماراتهم نحو الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية بدل الاستثمار في الأنشطة الاستهلاكية التي ترتبط في الغالب بنشاط الاستيراد.

- إنشاء وتطوير مؤسسات ترويج الاستثمار والتي تعمل على البحث على المستثمرين.

- وضع إطار تشريعي ملائم محفز للاستثمارات المحلية التي تلعبها البيئة القانونية في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

- مواصله إصلاح السياسة النقدية باعتبارها الركن الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- تحسين نوعيه البنية التحتية عن طريق تطوير الهياكل القاعدية للتنمية الاقتصادية .

2 ـ السياسات الموجهة للنهوض بالقطاع الإنتاجي: تتمثل هذه السياسة في النظر لجوانب مختلفة تتعلق بالقطاع الإنتاجي والتي تتمثل فيما يلي:

ـ إعادة تنظيم الإنتاجوا إصلاح التركيب الاقتصادي القائم.

ـ تحديد أولويات الاقتصاد الوطني.

ـ الاستثمار في التكنولوجيا العالية.

ـ الاهتمام بالقطاع الزراعي.

- تحسين أداء قطاع السياحة.

3 ـ النهوض بقطاع المؤسساتالصغير ة والمتوسطة: بهدف تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وجب على الحكومة تبني برنامج متكامل لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وتأهيل محيطها من جهة أخرى.

ـ تحسين التسيير العلمي للمؤسساتالصغير ة والمتوسطة.

ـ دعم الابتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ـ دعم محيط المؤسساتالصغير ة والمتوسطة.

4 ـ النهوض بالقطاع التكنولوجي: في ظل الاندماج في الاقتصاد العالمي أصبح مفهوم الاقتصاد التنافسي يعتمد على الربط بين التطور التكنولوجي وتحقيق التنافسية، حيث أن تحقيق تنافسية عالية ومستديمة مرهونا بعوامل تطور التكنولوجيا للنهوض بالقطاع التكنولوجي نذكر منها:

- تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث من الضروري تطوير هذا القطاع والاعتماد عليه لمواجهه المنافسة الأجنبية من خلال تكثيف الاستثمار في مجالات الاتصال والتقنيات الرقمية .

- النهوض بالقطاع التعليمي يجب على الدولة الاستثمار في هذا الجانب من خلال إعادة مراجعه المنظومة التربوية والتكوينية حتى تصبح قادرة على مواكبه التغيرات الدولية وتثمين الموارد البشرية ، وتقديم كل الحوافز الاجتماعية بهدف تشجيع التعليم والتكوين المهني .

إن تطور الحرية الاقتصادية يعتبر احد أهم العوامل في عالم الأعمال والتجارة الذي يتسم بالعولمة وسرعة التغيير والتطور إلى الأفضل، وان تكريس مبدأ سيادة القانون يعتبر بمثابة البنية التحتية اللازمة لزيادة الحرية الاقتصادية

تعتبر الجزائر بلد غير تنافسي ويتمتع بقدره تنافسيه ضعيفة في مجال الحرية الاقتصادية حيث تحصل على المرتبة 270 عالميا من أصل 186 دوله شملها التقرير، لدى وجب على الجزائر مراعاة تطور الحرية الاقتصادية عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسيتها نظرا للدور الذي يتمتع بهذا المؤشر في تحفيز النمو ودفع عجلات التنمية الاقتصادية ، وفي نفس الإطار وجب عليها زيادة الجهود اللازمة لبناء اقتصاد منفتح على أسس تشريعيه متكاملة واقتصادية قويه ومرنة لتحقيق اقتصاد متنوع تحكمه القوانين ويدار بشفافية وبكفاءة مما يوفر أفضل الأجواء لممارسه الأعمال لجميع الشركات المحلية والأجنبية التي تسعى إلى الاستفادة من حجم السوق الجزائرية [1].

[1] رشيد يوسفي ، أمينة بخاري ، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2015 .2017** ، ص : 364 .

خلاصة الفصل

يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات السائرة في طريق النمو، حيث تبنت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدة برامج لتنمية اقتصادها مواكبة بذلك التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية وكان لابد عليها من إعادة النظر في النظام الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري، فقامت بتبني نظام اقتصاد السوق كبداية للانفتاح على الاقتصاد العالمي والتوجه نحو الأسواق العالمية.

كان الاقتصاد الجزائري يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة، دورا مركزيا في جميع الميادين. ولتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، الدفعة الأولى كانت في سنة 1988 والثانية في 1991 والثالثة في 1994. ثم شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط ، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 .

ولقد سعت الدولة الجزائرية لأجل تنويع هيكل اقتصادها وفك ارتباطه المفرط بقطاع النفط، وذلك في ظل استمرار صدمة أسعار النفط وما تمثله من مخاطر بارزة على آفاق الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تنويع تجارتها الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والرفع من أداء القطاعين الصناعي والزراعي والسعي لترقية مؤسساتها الاقتصادية، كما سعت الجزائر للنهوض باقتصادها من خلال صياغة بدائل فعالة من شأنها تأهيل اقتصادها للاندماج في الاقتصاد العالمي ، كما عملت على القيام بمجموعة من الإجراءات لأجل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة الاقتصادية.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد قامت الجزائر كغيرها من البلدان المتوسطية بإمضاء عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 ، وبدء العمل به في سبتمبر 2005، وقد نتج عن هذا العمل تطور في إبرام عدة اتفاقيات ثنائية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط . فهذه الاتفاقيات تهدف إلى إقامة فضاء أورو متوسطي من خلال منطقة التبادل الحر بين الضفتين للمتوسط ، من هنا فإن هذه الشراكة ستكون لها انعكاسات وآثار على الاقتصاد الجزائري، هذا الاقتصاد الذي مازال يمر بمرحلة من الإصلاحات ، سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو الصناعي من أجل جعل الاقتصاد الجزائري في مستوى المعايير التي تتمتع بها الاقتصاديات الأجنبية. إن تحديد هذه الانعكاسات والتأثيرات وتقييمها ، ينطلق من عدة مرتكزات من أهمهما مدى تأثر القطاعات الاقتصادية للجزائر بإقامة منطقة تجارة حرة سواء كان ذلك من الجانب الايجابي أو السلبي، ومدى فعالية هذه الشر اكة من الجانب الاقتصادي. لذلك خصصنا هذا الفصل لتحليل وتقييم الشراكة الجزائرية – الأوروبية من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة من 2003 إلى 2020 مع تفصيل أكثر بالنسبة لتدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مؤشرات اقتصادية أخرى .

من هذا المنطلق سيتم ضمن هذا الفصل تناول آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003 -2020 من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الأثر على تدفقات التجارة الخارجيةإ يرادات الميزانية العامة للدولة؛

المبحث الثاني: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى؛

المبحث الثالث: إجراءات لإنجاح اتفاق الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.

المبحث الأول: الأثر على تدفقات التجارة الخارجية وعلى إيرادات الميزانية العامة

بدخول اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية في الفاتح من سبتمبر 2005، حيز التنفيذ فإنه من المتوقع أن ترتفع صادرات الجزائر باتجاه الإتحاد الأوروبي وخاصة خارج المحروقات، كما أنه من المتوقع أن ترتفع الواردات الجزائرية نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية نتيجة للتخفيض التدريجي للرسوم وهذا راجع إلى نتيجة الاتفاق بين الطرفين .

المطلب الأول: تطور الاتجاه العام لحجم التجارة الخارجية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات والواردات الجزائرية مع دول الإتحاد الأوروبي وذلك خلال فترة الدراسة، وسنقوم بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ وبعد دخولها حيز التنفيذ ومرحلة ثالثة خلال أزمة كوفيد 19 .

أولا : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر قبل التوقيع على عقد الشراكة

الجدول رقم (03) : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2003 ـ2004

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع **www.Douane .dz**

ولأكثر توضيح لمعطيات الجدول أعلاه نورد الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2003 ـ2004

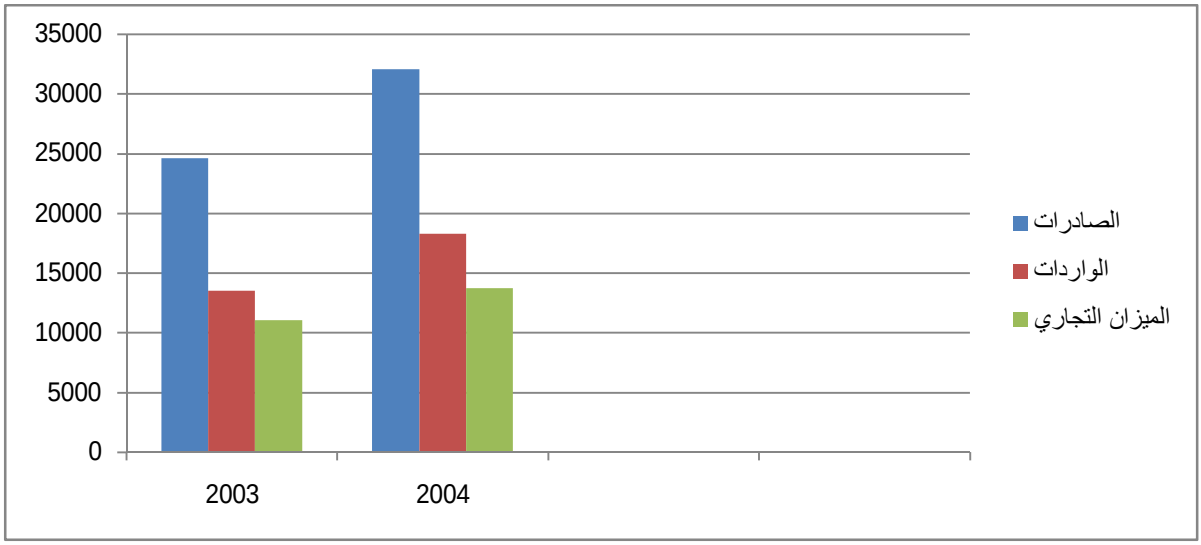

المصدر : من إعداد الطلبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن الصادرات والواردات الجزائرية شهدت تطورا ونموا ملحوظا خلال الفترة 2003 ـ2004 أي حتى قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ ، حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 2004 قيمة 32083 أي بزيادة تقدر ب 7471 مقارنة بسنة 2003 .كما بلغت الوارادات الجزائرية قيمة 18308 أي بزيادة تقدر ب 4774 مقارنة بسنة 2003.

كما بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2004 قيمة 13775 مقابل 11078 سنة 2003.

ثانيا: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005 ـ2017)

بيانات الجدول أدناه توضح حجم التجارة الخارجية من خلال عرض إجمالي للصادرات والواردات الجزائرية، حيث شهد حجم المبادلات التجارية تطورات مختلفة وهذا حسب الجدول الآتي الذي يوضح حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005 ـ2017.

الجدول رقم (04) : تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005 ـ2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	46001	20375	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	37787	51501	13714 ـ
2016	30026	47089	17063 ـ
2017	34763	45957	11194

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقعين : **www.ons .dz / www.Douane .dz**

وانطلاقا من الجدول أعلاه نورد الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005 ـ 2017)

الوحدة : مليون دولار

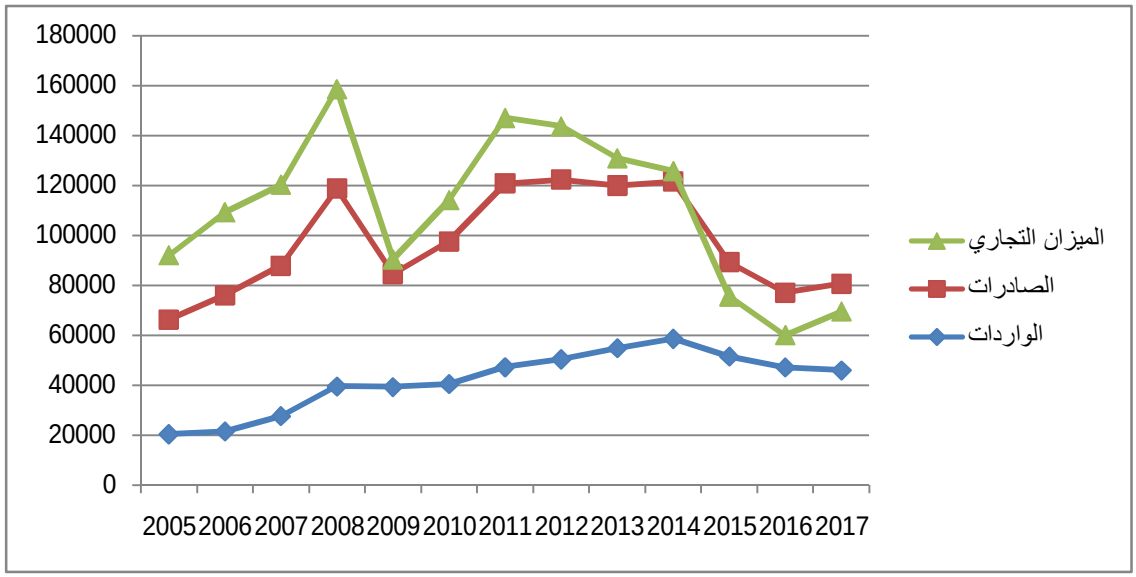

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (04).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن إجمالي الصادرات الجزائرية في ارتفاع ملموس حيث في سنة 2005 ، بلغ حجم الصادرات 46001 مليون دولار وهو في تزايد مستمر حتى سنة 2008 ، حيث بلغت أقصاها 79298 مليون دولار وهذا راجع إلى الزيادة التي عرفتها أسعار النفط ، هذا الارتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر كثيرا في علاقاتها التجارية الخارجية ، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخرى خارج المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا ، أما بالنسبة لسنة 2009 فيفسر هذا الانخفاض المحسوس في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر والذي قارب ما قيمته 45194 مليون دولار أي بنسبة 34, 35%وهذا من جراء تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ تأثيرها في بداية 2009 وما سببته من كساد عالمي ، أثر في نسبة الصادرات الجزائرية.

إلا انه ابتداء من سنه 2010 إلى غاية سنة 2014 ، بلغت الصادرات 62 886 مليون دولار كحد أقصى وهذا الارتفاع في نسبه الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط من جديد بسبب التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية لسنه 2008 ، كما عادت مستويات الانخفاض في قيمه الصادرات في

السنوات التالية لتبلغ ادني قيمه 35191مليون دولار في سنة 2017 . وهذابالر غم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الاستيرادوا إتباع سياسة أخرى كترشيد الاستيراد.

كما يوضح الشكل أيضا أن داله الاستيراد في تزايد مستمر منذ سنه 2005 إلى غاية سنه 2014 رغم بوادر الأزمة المالية لسنه 2008 والتي بدأ تأثيرها في النصف الثاني من عام 2008 وامتد إلى غاية 2009 ، هذا لم يعفي الواردات الجزائرية من التزايد المستمر ، حيث بلغت قيمتها ما يقارب 58580 مليون دولار لسنة 2014 ، وهذا ما يفسر بتخفيض معدل الحماية الجمركية الناجم عن اتفاقيه الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي دخل حيز التطبيق منذ سنه 2005 والذي يعفي الواردات الجزائرية من الحماية الجمركية .

ومن خلال الجدول السابق(04) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري يتميز بتقلبات مستمرة وهي نتيجة منطقيه تعود أسبابها إلى التقلبات الموجودة في حصيلة الصادرات والواردات نتيجة تقلب أسعار النفط مؤخرا حيث عرف الميزان التجاري عجزا كبيرا خاصة في السنواتالأخير ة حيث بلغ ما يقارب (ـ17844) مليون دولار سنة2016 .

ثالثا: تطور المبادلات التجارية مع دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2019 ـ2020

الجدول رقم (05): تطور حجم المبادلات التجارية خلال الفترة 2019 ـ2020

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات
2019	35,8	42
2020	23,8	34,4

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على **مقال من وكالة الأنباء الجزائرية** صادر يوم الخميس 14-01-2021

الشكل رقم(03) : حجم المبادلات التجارية خلال الفترة 2019 ـ2020

الوحدة : مليار دولار

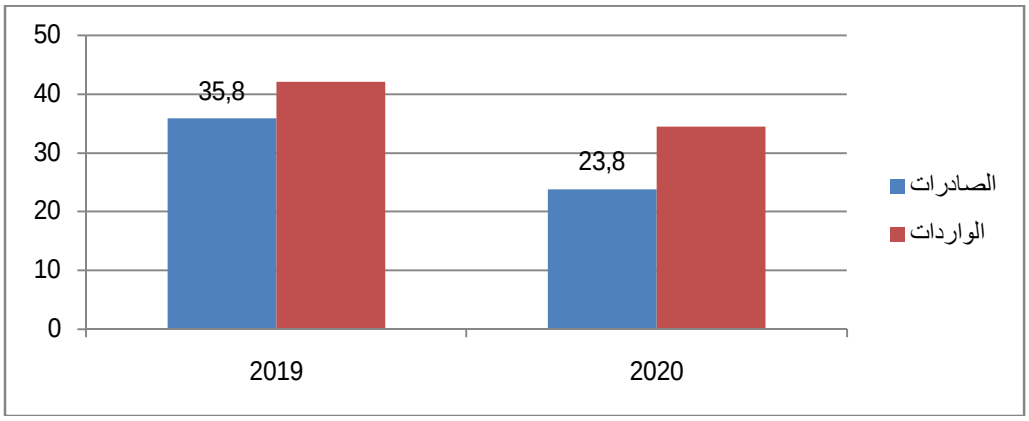

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

سجلت قيمة الواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعا بلغت نسبته 18 % لتستقر عند 34,4 مليار دولار ، بدورها تراجعت قيمة الصادرات خلال نفس السنة ب 33 % لتستقر عند 23,8 مليار دولار . ووفقا للتقديرات الأولية لسنة 2020 فقد تراجعت قيمة الواردات ب 18 % (34,4 مليار دولار) نزولا من 42 مليار دولار المسجلة سنة 2019 فيم تراجعت الصادرات (23,8 مليار دولار) مقابل 35,8 مليار دولار في 2019 بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر على إجراءات الإغلاق الاقتصادي كما بلغ العجز في الميزان التجاري خلال السنة الماضية 10,6 مليار دولار .

وشكلت سنة 2020 ، سنة استثنائية للصادرات والواردات على اثر الأزمة الصحية التي أعلنت في الجزائر في مارس 2019 ، والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على محزونات المواد الأساسية ، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد .

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية

يتميز التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية على أنها مستقطبة من طرف شريك تجاري يحوز على نسبة كبيرة ، هذا ما يجسد أن الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك الرئيسي للجزائر ويأخذ حصة الأسد حيث تبقى قيمة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 .

أولا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

تتوزع الواردات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (06): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2006-2017)

المناطق الاقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	847287.2	1359153.8	1793536.8	2282239.7	2559959.5	252486.5
دول أوروبية	130113.3	162113.8	189512.5	307875.6	376998.3	473282.3
أمريكا الشمالية	12975.6	20637.4	176626.6	219477.6	333735.7	268651.7
أمريكا اللاتينية	101777.9	179792.7	306638.6	283865.2	321428.5	369006.5
دول	17105.2	25750.6	50315.8	81675.2	68256.2	65647.0

أخرى						
دول عربية	35762.2	45771.9	128279.4	191474.7	193328.1	170168.1
دول إفريقيا	10781.0	25832.5	42097.1	47321.4	36997.3	21612.3
دول آسيا	273830.9	545067.8	72578.1	924374.2	1250925.8	1425587.3
باقي دول العالم	18907.5	21912.8	29736.5	30244.7	51830.2	64856.1
المجموع	1558540.8	2572033.4	3442501.6	4368548.4	5193459.7	5111297.6

المصدر: WWW .ONS .DZ

يتميز التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على أنها مستقطبة من طرف شريك تجاري يحوز على نسبة كبيرة ، هذا ما يجسد أن الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك الرئيسي للجزائر ويأخذ حصة الأسد حيث تبقى قيمة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت أعلاها بقيمة 2559959.5 مليون دج أي ما يعادل 25.48 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض حيث قدرت قيمة الواردات سنة 2017 مع الإتحاد الأوروبي 252486.5 مليون دج أي ما يعادل 20.29 مليار دولار . وتفسر الزيادة في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بسبب التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي .

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

تتوزع الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول أدناه :

الجدول رقم (07): الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2006 ـ2017)

المناطق الاقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	2089979 .8	2659020.4	2728125.0	3315192.3	2343477.1	223367.9
دول أوروبية	151382.5	2002063.2	315105.7	191653.5	191455.5	216501.7
أمريكا الشمالية	1343188.9	1561164.7	1433313.8	715075.9	290157.2	461683.9
أمريكا	178134.7	193163.9	313609.9	261378.2	250297.2	283647.7

اللاتينية						
دول أخرى	37505.2	104322.3	115950.3	211877.1	158123.5	142079.1
دول عربية	46170.2	23116.3	59235.7	61924.2	58326.6	87278.4
دول إفريقيا	1096.4	23116.3	10636.8	9394.9	8339.5	13474.8
دول آسيا	234678.5	294950.7	395188.8	444523.4	306313.3	429145.3
باقي دول العالم	0.8	6349.2	2965.3	6080.3	8283.2	21117.0
المجموع	3979000.9	5095019.7	5374131.3	527099.8	357186.7	3928295.6

المصدر : WWW .ONS .DZ

من خلال قيم الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر حصة من الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أن أكثر من 60 % من الصادرات الجزائرية توجه لهاته البلدان وهذا دليل على أنها الأكثر تعاملا مع الجزائر، حيث عرفت قيمة الصادرات تزايدا مستمرا. أما في سنة 2009 عرفت انخفاضا حيث قدرت قيمة الصادرات ب 1717200.1 مليون دج أي ما يعادل 23.18 مليار دولار وهذا بسبب بوادر الأزمة المالية لسنة 2008 وما سببته من كساد اقتصادي، ومنذ سنة 2010 بدأت تتعافى الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي إلى غاية سنة 2014 حيث عرفت قيمة الصادرات أعلى قيمة لها قدرت ب 3157764.0 مليون دج أي ما يعادل 40.37 مليار دولار، ثم بدأت في الانخفاض لكل من سنة 2015 و 2016 على التوالي حيث قدرت قيمة الصادرات في سنة 2015 بحوالي 2343477.1 مليون دج لترتفع من جديد سنة 2017 وهذا الانخفاض راجع لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية.

وخلاصة تحليل الجدول تبين أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى في المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة بالحجم الكلي للصادرات الجزائرية.

ثالثا : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2018 ـ2020 [1]

تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في أوروبا ، من حيث حجم المبادلات التجارية ، حيث سجلت الجزائر أزيد من 57 % من المبادلات التجارية تمت مع أوروبا خلال 9 أشهر الأولى من 2019 . و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23,92 % من القيمة الإجمالية%. و من جهة أخرى، أفادت الجمارك الجزائرية أن المبادلات التجارية بين الجزائر و بلدان العالم الأخرى (أمريكا، إفريقيا، استراليا) لا تزال تسجل مستويات متدنية. احتلت دول القارتين الأمريكيتين المرتبة الثالثة بحصة قدرها 26,51 % من القيمة الإجمالية للمبادلات التجارية للجزائر. من جهة أخرى أوضحت معطيات الجمارك بان المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية لا تزال ضعيفة على الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته حيث عرفت تحسنا بـ1,55% في سنة 2019 مقارنة بعام 2018. و من جهة أخرى عرفت التبادلات التجارية بين الجزائر و منطقة اوقيانوسيا انتعاشا "ملحوظا" بنسبة 33,28 % ، و قد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77,76 مليار دولار مقابل قرابة 88,13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي بانخفاض يقدر بـ 11,77%. و بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا وايطاليا واسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وتركيا. أما أهم ممولي الجزائر هي الصين وفرنسا وا يطاليا واسبانيا و ألمانيا وتركيا.

رابعا: تطور الصادرات والواردات الجزائرية في إطار اتفاقية التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر ، حيث بلغت الواردات حصة قدرت ب 45,67% ، وتليها الصادرات بنسبة تقدر ب 57.46 % لسنة 2018 [2] والجدولين المواليين يبينان أهم المبادلات التجارية مع أهم الشركاء التجاريين الأعضاء في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016 ـ2018 .

الجدول رقم (08): الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016 ـ2018) .

الوحدة : مليون دولار

الزبائن	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة	المبلغ	القيمة	المبلغ	القيمة
إيطاليا	5215	17.37	5548	15.96	6127	14.88
إسبانيا	3884	12.93	4142	11.92	5002	12.15

[1] **www.commerce.gov.dz/ar/statistiques** تاريخ التصفح يوم 21–04–2021 على سا : 14:00

[2] **Direction générale des douanes**, 2018, p. 12

فرنسا	3428	11.42	4492	12.92	4631	11.25
بريطانيا	1063	3.54	1611	4.63	2771	6.73
المملكة المتحدة	1473	4.90	1849	5.32	2250	5.63
بلجيكا	988	3.29	892	2.57	1225	2.98
البرتغال	850	2.83	917	2.64	1111	2.70
المجموع الفرعي	16901	56.28	19451	55.96	23117	56.32
المجموع الكلي	30026	%100	34763	%100	41168	%100

المصدر: المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016 ـ2017 ـ2018

من خلال الجدول، نلاحظ أن ايطاليا تتصدر المرتبة الأولى ضمن دول الإتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد ما يقارب 17.37 % لسنة 2016تليها كل من فرنسا وا إسبانيا على التوالي ، أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هاته البلدان، حيث بلغت قيمتها نحو ايطاليا ب 6127 مليون دولار أي بقيمة 14.88 % وهذا نتيجة انخفاض أسعار مواد المحروقات .

الجدول رقم(09): واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة 2016 ـ 2018

الوحدة : مليون دولار

الممونون	**2016**		**2017**		**2018**	
	المبلغ	القيمة %	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
فرنسا	4733	10.14	4295	9.35	4781	10.35
إيطاليا	4645	9.86	3754	8.17	3653	7.91
اسبانيا	3569	7.58	3128	6.81	3535	7.65
ألمانيا	3028	6.43	3215	6.99	3179	6.88
الأرجنتين	1335	2.83	1518	3.30	1892	4.10
المملكة المتحدة	746	1.58	702	1.53	/	/
بلجيكا	605	1.28	634	1.38	667	1.62
رومانيا	569	1.21	623	1.36	/	/
بريطانيا	763	1.62	583	1.27	/	/
المجموع الفرعي	19993	42.35	17829	40.16	17707	38.58
المجموع الكلي	46197	% 100	45957	% 100	47089	% 100

المصدر: المديرية العامة للجمارك لسنوات 2016 ـ2017 ـ2018

يبين الجدول أعلاه أهم الموردين الرئيسيين للجزائر ضمن اتفاقية التبادل الحر ، والتي بلغت المراتب الأولى باعتبارها أكبر ممون للجزائر ، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية من فرنسا 4781 مليون دولار أي بقيمة 10.35 % تليها كل من ايطاليا بنسبة 7.91 % واسبانيا ب 7.65 % وألمانيا بنسبة 6.88 % من إجمالي واردات الجزائر لسنة 2018 ، ما يبين أن هاته الدول من أهم موردي الجزائر وحسب المعطيات الإحصائية لمديرية الدراسات والاستشراف التابعة للجمارك ، فإن قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بلغت ما قيمته 22.39 مليار دولار لسنة 2019 ، مقابل قرابة 25.41 مليار دولار لسنة 2018 أي بتخفيض يقدر ب 11.87 % .وهذا التخفيض يفسر بسبب القرارات التي اتخذتها الجزائر فيما يخص تخفيض فاتورة الاستيراد في إطار سياسة التقشف .

المطلب الثالث: تحديات قطاع التجارة الخارجية في ظل اتفاقية التبادل الحر الأوروبي الجزائري

إن نجاح التجارة الخارجية في الجزائر في ظل اتفاقيات تبادل الحر، يتطلب العمل على القضاء على كافة العراقيل والتحديات والتي من شانها أن تعيق مستقبل تطور وتحسن مستوى هذا القطاع [1] .

أولا :التحديات المرتبطة بتنويع الصادرات

يرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع النفط الذي يخضع إلى التغيرات الاقتصادية العالمية والعوامل الجيو سياسية ، وهذا ما يعني انه معرض للصدمات السلبية بسبب تراجع سعره في الأسواق الدولية ما يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

ثانيا: تسهيل الإجراءات المتعلقة بالتصدير

لقد قامت المفوضية الأوروبية بتشجيع التجارة في منطقه المتوسط عبر برنامج أورو ميد حيث يهدف إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ، كما يعمل مكتب دعم التجارة الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويقوم بتنفيذه المركز الدولي للتجارة . هذا الأخير يقوم بتزويد المصدرين مجانا بالمعلومات التي تهم الأسواق كالرسوم الجمركية والشروط الواجب استفائها للتصدير واستيراد المنتجات .

ثالثا: التحديات المرتبطة بتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشره على أدائها ، لذلك تنص اتفاقيه الشراكة الأورو- جزائريه على تأهيل هذا القطاع المهم من خلال تجديد المناطق الصناعية مع

[1] ناصر بوبقرة ، تيفالي بن يونس ، **التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية** ،مجلة دفاتر بواكدس، المجلد 10 العدد (01) ، 2021 ص :330323 .

ضرورة توفير البنية التحتية لاستغلال المؤسسة وهذا عن طريق المرونة في القوانين وتبسيط وتامين الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وتفعيل الحوار بين القطاع الخاص والعام للأعمال.

رابعا: التحديات المرتبطة بالتفكيك الجمركي

إن إجراءات التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إطار منطقه التبادل الحر يتوقع أن يشكل تحديا كبيرا على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، هذا من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الخارجية على أن تلغي هذه الرسوم تماما والتي تساعد في الرفع من قيمة الدخل الوطني الخام، كما تعتبر أيضا نوع من الإجراءات الحمائية على بعض المنتجات المحلية .

المطلب الرابع: الأثر على إيرادات الميزانية العامة للجزائر

تمثل الإيرادات الجمركية بالنسبة للجزائر موردا هاما لتمويل الميزانية العامة للدولة ، حيث انتقلت حصيلة الإيرادات الجمركية من 310 مليار دينار جزائري سنه 2005 إلى 492 مليار دينار جزائري سنه 2010بنسبة نمو تقدر بحوالي 58 بالمائة كمقارنه بين سنتين 2005 و 2010[1] ، وهذا التطور يبين مدى أهميه هذه الموارد بالنسبة للخزينة العامة للجزائر .

أولا: تطورإير ادات الميزانية العامة للجزائر بعد التوقيع عل اتفاقية الشراكة

وبتوقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودخوله حيز التنفيذ بتاريخ 01 ـ09ـ2005 ، وما ترتب على هذا الاتفاق من تفكيك للرسوم الجمركية لوالدات الجزائر ذات المنشأ الأوروبي وما ينتج عن هذا الاتفاق من انخفاض للإيرادات الجمركية الجزائرية وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من 50 % من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي ، ومنذ بداية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حتى السنوات الأولى من دخول الاتفاق حي التنفيذ فقد شغل موضوع الخسائر الجبائية للجزائر من جراء عمليه التفكيك الجمركي حيزا كبيرا من الاهتمام.

وقد أفرزت البحوث والدراسات العديد من التوقعات والإسقاطات التي بنيت على أساس حصيلة الإيرادات الجبائية للجزائر لسنتين 2003 ، 2004 أي قبل سنة من بداية اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية ، ومن أهمها تحفيرات صندوق النقد الدولي في سنه[2] 2006 ، حيث توقع ارتفاع خسائر الإيرادات الجمركية للجزائر المتعلقة بتنفيذ اتفاق الشراكة باستمرار، منتقلة من 1, 0 % منPIB (الناتج الداخلي الخام) سنة 2005 إلى 2 %سنة 2017 وهي السنة التي كانت سوف يتم الوصول إلى التنفيذ الكامل للاتفاقوا إلغاء الرسوم

[1] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 159 .

[2] Fonds monétaire international (FMI) **, Rapport du FMI N° 06 / 101 , Algérie** : questions choisies , mars 2006 , p 12 .

الجمركية كاملةوقدر تـالخسار ة الإجمالية بنسبه 4.6 % من TVA (الرسم على القيمة المضافة)، قبل أن تتخذ الجزائر قرار تجميد إلغاء التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي الذي وقعت معه اتفاقيه الشراكة وهذا تفاديا لتكبد الجزائر المزيد من الخسائر وتضرر الاقتصاد الوطني، وتم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تأجيل رفع التفكيك الجمركي حتى عام 2020 بدلا من عام 2017 المتفق عليها من قبل ، وجاء هذا بطلب من الجزائر التي تسعى إلى تقوية اقتصادها بهدف مواجهه المنافسة الشديدة للمنتجات الأوروبية .

ثانيا: الأثر على أرباح العائدات الجمركية

ولكن بعد تحليلنا للمعطيات السابقة ، نلاحظ أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أدى إلى نقص في أرباح العائدات الجمركية بنحو 8 مليارات دولار منذ دخوله حيز التنفيذ في العام 2005 وحتى نهاية 2013 ، وارتفع المبلغ الإجمالي للنقص في أرباح العائدات الجمركية خلال هذه الفترة إلى 658.7 مليار دينار جزائري، أي أكثر من 8مليار ات دولار، ورغم قرار التجميد تواصل التراجع في الأرباح، ليبلغ 104مليار ات دينار في 2011 ، و 110.1 مليار في 2012 وأما في سنة 2013 بلغ 130,1 مليار دينار جزائري، ونلاحظ انه لولا قرار تجميد تفكيك التعريفة لكانت قيمه الأرباح ستتراجع أكثر[1] .

وحسب تصريح الخبير الاقتصادي ، "عبد الرحمن مبتول "، إن الجزائر فقدت خلال الفترة من 2005 إلى 2013 حوالي 3 مليارات دولار على صعيد الخسائر الجبائية التي كان من المفروض أن تدخل حساب الخزينة العمومية عند كل عملية تجاريه بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، جراء العمل ببنود اتفاق الشراكة والتفكيك الجمركي ضمن آليات تسهيل العلاقات الاقتصادية والمبادلات بين الطرفين [2].

وأوضح عبد الرحمن مبتول، أن 3مليار ات دولار، هي قيمه الخسائر الجبائية الحقيقية المسجلة بسبب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد اخذ المعطيات الاقتصادية بعين الاعتبار لاسيما السعر الحقيقي للمنتج، تطور قيمه صرف العملة الوطنية (الدينار) إلى جانب تغير حجم استيراد المنتجات المستفيدة من الإعفاءات الجمركية ، وأما فيما يخص العلاقات التجارية بين الطرفين ارتفعت بشكل كبير بفعل التسهيلات والإعفاءات التي استفاد منها المنتوج الأوروبي عند دخول السوق الجزائرية، (وهذا ما رأيناه وتطرقنا إليه من خلال المعلومات السابقة في ارتفا ع قيمه الواردات مقارنه بقيمه الصادرات) .

[1] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 161 .

[2] **المرجع نفسه** ، ص: 161 .

المبحث الثاني: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وبعض المؤشرات الاقتصادية

المطلب الأول: الأثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

قبل تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي الأوروبي المباشر بالموازاة مع تطبيق اتفاق الشراكة، سنحاول التطرق إلى وضعية هذه الاستثمارات قبل توقيع الاتفاق حتى يكون بالإمكان إجراء مقارنة وتبيان أثر اتفاقية الشراكة .

أولا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي قبل دخول اتفاقية الشراكة (2001 -2005)

الجدول رقم(10): الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بعض دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر خلال الفترة (2001 ـ 2005)

الوحدة: (مليون دولار)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	الإجمالي
فرنسا	43	115	51	80	121	410
ألمانيا	38	65	16	23	23	165
اسبانيا	153	143	87	43	117	543
ايطاليا	72	26	18	4	4	124
سويسرا	34	98	24	24	39	219

المصدر: بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات.

الشكل رقم (04) : حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة 2001 ـ2005

الوحدة: مليون دولار

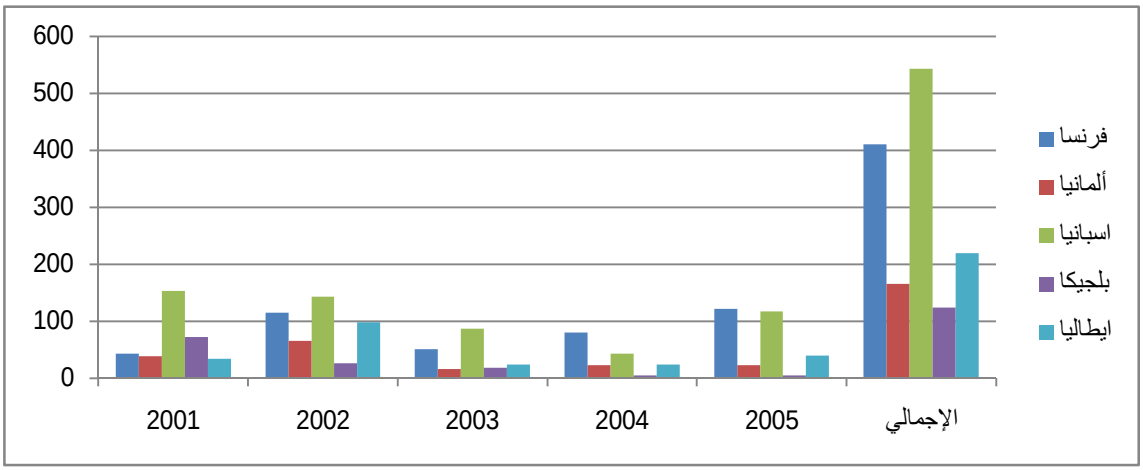

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

من خلال الجدول نلاحظ أن اسبانيا تحتل الصدارة في تدفق الاستثمار ب 543 مليون دولار، تليها فرنسا بـ 410 دولار ثم ايطاليا ب 219 مليون دولار وبعدها ألمانيا ب 165 مليون دولار وبلجيكا ب 124 مليون دولار، وذلك خلال الفترة ما بين 2001ـ2005 قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ .

ثانيا: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الاتحاد الأوروبي بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة

سنحاول خلال هذا الفرع تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل كما يلي:

1. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2006 ـ2010

يبين الجدول التالي أهم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2006 ـ2010 .

الجدول رقم(11) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2006 ـ2010 (مليون دولار).

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	الإجمالي
فرنسا	293	233	303	308	196	1333
ألمانيا	54	92	37	54	57	294
اسبانيا	210	164	325	198	91	988
بلجيكا	31	101	230	241	212	815
إيطاليا	115	67	247	116	189	734

المصدر: بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات.

الشكل رقم(05): حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة 2006 ـ2010

الوحدة : مليون دولار

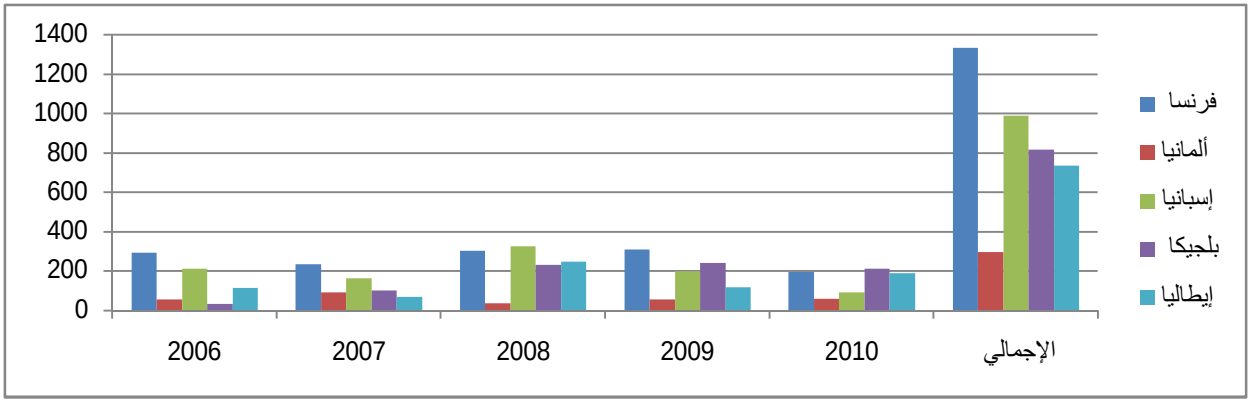

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

نلاحظ من الجدول رقم (11) والشكل رقم (05) أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2006 ـ2010 قد عرفت ارتفاعا مقابل الفترة السابقة ، وفي هذه الفترة نلاحظ أن فرنسا تأخذ الصدارة ب 1333 مليون دولار تليها اسبانيا ب 988 مليون دولار ثم بلجيكا 815 مليون دولار ثم ايطاليا ب 734 مليون دولار وأخيرا ألمانيا 294 مليون دولار .

2. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2013 ـ 2017

يبين الجدول التالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2013 ـ 2017 .

الجدول رقم(12) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من بعض دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر بين 2013 ـ 2017

الدولة	إجمالي التدفقات (مليون دولار)
فرنسا	330
ألمانيا	380
إسبانيا	2565
إيطاليا	232
سويسرا	330

المصدر: بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وضمان الصادرات.

الشكل رقم (06) : حجم استثمارات بعض دول الاتحاد الأوروبي في الجزائر خلال الفترة 2013 ـ2017

الوحدة : مليون دولار

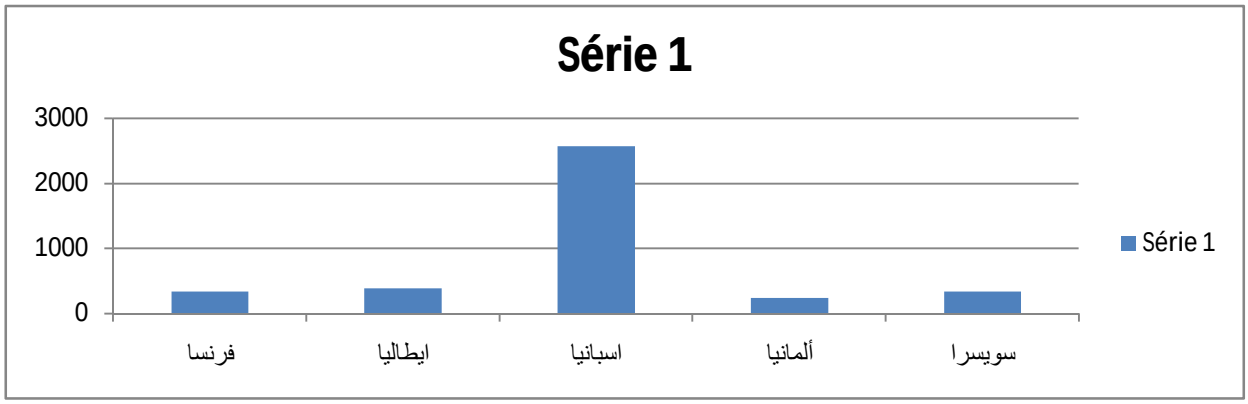

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (06) أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2013 -2017 قد شهدت انخفاضا مسجلا من عدة دول مثل فرنسا 330 مليون دولار ، ألمانيا 380 مليون دولار ، إيطاليا 232 مليون دولار أما بالنسبة لإسبانيا فنلاحظ أنها قد سجلت ارتفاع ملحوظ ب 2565 مليون دولار .

3. تداعيات كوفيد -19 على وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الجزائر وبعض الدول العربية خلال سنتي 2019 -2020

يبين لنا الجدول التالي أهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر وبعض الدول العربية خلال سنتي 2019 -2020

الجدول رقم (13): تداعيات كوفيد -19 على وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2020 (مليون دولار).

2019			2020			
البلد	عدد المشاريع	التكلفة	البلد	عدد المشاريع	التكلفة	عدد الوظائف
الإمارات	455	13557	الإمارات	347	9139	14729
مصر	140	13715	السعودية	73	10411	8780
السعودية	134	12527	المغرب	54	2402	11813
المغرب	111	3069	مصر	43	1387	6096
عمان	61	3647	عمان	23	6119	2396
تونس	31	2519	قطر	20	915	1000
البحرين	29	1051	البحرين	15	883	1547
قطر	28	1581	الكويت	9	200	511
الأردن	26	2290	تونس	9	482	3707
الكويت	26	695	الجزائر	6	77	251
الجزائر	24	2316	الأردن	6	248	225
العراق	13	2117	لبنان	3	84	84
أخرى	24	1126	جيبوتي	2	101	109
			السودان	2	319	2572
			العراق	1	1063	97
			ليبيا	1	0	7
			موريطانيا	1	11	14
			الصومال	1	94	72
المجموع	1092	60208		616	33935	54010

المصدر : صالحي سلمى ، **تداعيات كوفيد -19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية**، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ،مجلة اقتصادية المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 ، ص: 535 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مصر مثلت الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية سنة 2019 بتكلفة استثمارية قدرت ب 13715 مليون دولار ، كما تصدرت الإمارات العربية المتحدة لعدة مشاريع للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ب 445مشروعا مع 30578 وظيفة مستحدثة في حين استحوذت الدول الخمس الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر على 82 %من عدد المشاريع و75 % من التكلفة الاستثمارية. في حين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الواردة للجزائر 24 مشروعا بتكلفة إجمالية تقدر ب2316 مليون دولار.

وفي سنة 2020 كانت الإمارات العربية المتحدة القبلة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ب 56,3 % من عدد المشاريع ، وبتكلفة استثمارية قدرت ب 9139 مليون دولار مع 14729 وظيفة مستحدثة .أما السعودية فقد احتلت المرتبة الأولى من حيث التكلفة الاستثمارية خلال نفس السنة ب10411 مليون دولار بنسبة 30,7%. في حين بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الواردة للجزائر 6 مشاريع بتكلفة إجمالية تقدر ب 77 مليون دولار مع 251 وظيفة مستحدثة، مسجلة تراجعا مقارنة مع سنة 2019 .

وقد تأثر مناخ الاستثمار في المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات أخذا في الاعتبار تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له . وقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة انخفاضا في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب سياسات الإغلاق من جهة ، وبسبب عدم وضعها لإصلاحات اقتصادية ، مما أدى إلى تصفية بعض المشاريع وتحويلها إلى بلدانها الأصلية ما أثر على الأرباح والنمو في تلك الدول ، والتي نتج عنها تسريح العمال وانخفاض القدرة الشرائية وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم .

المطلب الثاني: الآثار على النسيج الإنتاجي الصناعي، الزراعي، العمالة والأجور

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمختلف الآثار المتوقعة عل كل من النسيج الإنتاجي الصناعي العمالة والأجور بعد دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005.

أولا: الآثار المتوقعة على الإنتاج الصناعي

يقضي اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالإزالة التدريجة للحواجز الجمركية والغير جمركية على المنتجات الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي، وهذا يعني إلحاق آثار معتبرة بالإنتاج الوطني، بسبب اشتداد المنافسة داخل السوق المحلي، ولأن قواعد التبادل الحر تضع كل من المستورد والمنتج المحلي على قدم واحد ، خاصة وان المؤسسات الوطنية تعاني من ضعف شديد في شتى المجالات

وأغلب هذه المؤسسات من النوع المتوسط والصغير وتتمتع بحماية مرتفعة ، وهي بذلك لا تقدر على مواجهة الشركات الأوروبية التي أغلبها متعددة الجنسيات وتتمتع بتكنولوجيا جد مرتفعة وبإمكانيات هائلة ، وعموما يمكن التأكيد على أن أهم الآثار التي ستلحق بالنشاط الإنتاجي الصناعي تتمثل في:[1]

- ✓ التخلي عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف في وجه المنافسة بعد فقدانها الحماية؛
- ✓ إغلاق وحدات صناعية غير كفأة في قطاعات قادرة على المنافسة ؛
- ✓ أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية ، كما أن دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع .

ثانيا: الأثر على القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي الجزائري ظل لسنوات عديدة بعيدا عن المنافسة الخارجية حيث كان نشاطه يقتصر فقط في الأسواق المحلية ونادرا ما يواجه منافسة حقيقية ، ولكن هذا الوضع لم يستمر وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد وإبرام اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتمد على آليات السوق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يعني إلغاء الرسوم الجمركية .

هذا الوضع الجديد سيجعل المؤسسات الزراعية الجديدة في وضع تنافسي ضعيف على المستوى المحلي وأيضا على المستوى الدولي ، مما يجعلها غير قادرة على الإنتاج والاستمرار وخاصة وأنها تعاني من جملة من المشاكل والصعوبات على غرار نقص الدعم المالي والتقني الموجه للقطاع ، ضعف المردود ضعف حماية الموارد وتنميتها .إن مسألة التحرير الزراعي على المستوى الخارجي خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ سوف يواجه صعوبات وذلك لوجود تباين بين مصالح الشريكين فبلدان الاتحاد الأوروبي يطالبون بتحرير تبادلات المنتجات التي يملكون فيها ميزة تنافسية (كالفواكه والخضر، السمك، الزهور، وزيت الزيتون) ، ويرفضون تحرير الأسواق الزراعية التي لا يكون فيها مكاسب ويمكن إبراز أهم الآثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي بعد توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كما يلي:

[1] حمزة فطيمة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 92 .

1. الآثار السلبية على القطاع الزراعي: إن تطبيق اتفاقية الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على القطاع الزراعي باعتماد إستراتيجية التبادل الحر أو الانفتاح الاقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي نذكر منها:[1]

- ✓الزيادة في عجز الميزان التجاري وهذا راجع للضعف الكبير لمستوى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي خصوصا وهذا من شأنه أن يشكل عائق كبير على الجزائر؛
- ✓رغم المفاوضات حول الإجراءات الحمائية للقطاع الزراعي فانه لم يتم التوصل إلا على وسائل حمائية فقط لمجابهة المنتجات الأوروبية فيما يخص الحبوب والبذور المنتجة محليا ؛
- ✓تمسك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والذي من خلاله دعم القطاع الزراعي بنسبة تصل 40 %من ميزانية الاتحاد وهذا من شأنه إلحاق الضرر والعجز للمنتجات الزراعية الجزائرية في منافسة نظير تها الأوروبية؛
- ✓عدم قدرة المؤسسات الزراعية الجزائرية على المنافسة نظرا للمشاكل العديدة التي كانت تعاني منها وخاصة المتعلقة بنقص المكننة وبالتالي ضعف المردودية ؛
- ✓ ضعف الطرق الحديثة للتخزين مثل أنظمة التبريد والنقل .

2. الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي: تتمثل الآثار الإيجابية الناجمة عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فيما يلي :

- ✓تحرير المبادلات التجارية الزراعية من شأنه إعطاء فرصة للجزائر لتصدير المنتجات التي فيها ميزة تنافسية مثل (التمور، الطماطم، الحمضيات، لحوم الأغنام) وهذا يتطلب تحسين الإنتاج وتطويره للتغلغل إلى الأسواق الأوروبية.
- ✓اشتداد المنافسة يشكل حافزا للجزائر كي تعمل على رسم سياسات وبرامج تطوير القطاع الزراعي وذلك من خلال عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي، وتطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني والتأطير.
- ✓ توفير فرصة التصدير وخاصة مع توفر الجودة في المنتجات الزراعية الجزائرية.
- ✓ تطوير أنظمة الإنتاج الفلاحي وتوسيع نطاق المكننة.

---

[1] مصطفى بودرامة ، **الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13 -14 نوفمبر وانعكاسات 2006 ، ص421

ثالثا: الآثار المتوقعة على العمالة والأجور

إن من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات ، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناجمة عن تحويل العمل أو التسريح ، فضلا على أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة . وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدة الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد . ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد. [1]

المطلب الثالث: الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن اتفاق الشراكة الذي وقعته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وكدا المفاوضات الجارية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي ، ومن تم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف تكون في قلب التحدي الذي سيتعرض له الاقتصاد الوطني لاسيما وأن هذه المؤسسات سوف تواجه منافسة دولية شديدة سوف لن تصمد لها أذا ما أغفلنا تأهيلها لذلك.

أولا: الأثر السلبي

إن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمهيدا لإعلان منطقة التجارة الحرة بتوسيع منطقة الاتحاد الأوروبي إلى شمال إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط ، يقتضي هذا الأمر تحضير المؤسسة الجزائرية لكل السيناريوهات بشقيها الايجابي والسلبي، فالإتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقدر بأكثر من 17,9 مليون مؤسسة من الحجم الصغير والمتوسط تتسم بقدراتها العالية في مجالات الإنتاج وفنيات التسيير والتوزيع والتسويق ...الخ، فأي مستقبل نتوقعه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

إن الاحتمال السلبي الوارد في ظل المعطيات الراهنة هو انسحاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من السوق بسبب ضعفها وضعف جودة منتوجاتها أمام قوة وجودة منتوج منافساتها.

ثانيا: الأثر الإيجابي

يمكن تسجيل العديد من الإيجابيات لهذه الشراكة منها: [2]

---

[1] حمزة فطيمة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 93 .

[2] صالح صالحي ، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية** ،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، الجزائر ، ص : 116 ـ 117

ـ إن اتفاق الشراكة هذا سوف يحث المؤسسة الجزائرية عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية على اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي ومن تم تعمل على تحسين جودة منتوجها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي .

ـ الاتفاق سوف يسمح للمنتج الجزائري بالدخول إلى السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيه المقاييس النوعية.

ـ الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطة ونصف المصنعة والتي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية .

ـ الأثر الإيجابي على تكاليف التكنولوجيا من خلال إمكانية الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة.

ـ اتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري وهذه الأسواق تتميز بقدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية.

المبحث الثالث: إجراءات لإنجاح الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية

سيسمح اتفاق الشراكة بدخول عدد من المواد الأولية الغذائية للجزائري معفاة من التعريفات الجمركية بينما تخضع مواد أخرى لنظام الحصص، أي تحديد سقف للجانب الأوروبي يستفيد من الإعفاءات تتراوح من 20%إلى 100 %، هذه التدابير ستؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية ، بينما ستهدد النسيج الإنتاجي الوطني، لذلك يجب على الجزائر أن تقوم بإجراءات تمكنها من تعظيم استفادة اقتصادنا الوطني مع الاتحاد الأوروبي ، والتقليص من الآثار السلبية للشراكة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: إعادة تأهيل النسيج الصناعي

يعرف برنامج إعادة التأهيل بأنه مجموعه من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار الاقتصاد التنافسي ، وان يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، وقد عمدت السلطات الجزائرية إلى تبني عدد من البرامج بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية على مستوى الأسعار والجودة والإبداع ، وان تكون قادرة على مواكبه والتحكم في تطور التقنيات والأسواق [1].

أولا: مبررات الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تكشف النتائج التي سجلها القطاع الصناعي خارج المحروقات في السنواتالأخير ة مدى ركود القطاع الصناعي، فالمؤسسات الصناعية لم تستطع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل إلى المستوى المطلوب، فمشكله معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة، والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالمية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة، وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا، في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، وان الخطر من المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك على الرغم من تطبيق عده برامج للتأهيل، وهذا يدل على أن هناك قصور على مستوى السياسة الصناعية الماضية الذي يرجع إلى انخفاض فعاليتها في تحقيق أثارها، لذا فان الدولة تسعى لتطبيق استراتيجيه جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية ، وهذا الخيار أصبح أكثر من ضرورة، وأمر حتمي في ظل الواقع الاقتصادي الحالي والذي تفرضه التغيرات الاقتصادية سواء على المستوى الوطني، لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قياده مسيره التنمية في الجزائر[2].

---

[1] زيري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقه التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعه الشلف، الجزائر، العدد3 ، ص: 48- 47 .

[2] براي الهادي ، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة المدية ، الجزائر ، العدد 14 ،2018 ، ص:24.

ثانيا: أهم برامج التأهيل الصناعي

وضع هذا البرنامج من طرف وزاره الصناعة لإعادة تأهيل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة في الفترة (2000 – 2008) وتتجلى أهدافه في النقاط التالية [1]:

- عصرنة المحيط الصناعي؛
- تطوير وترقيه الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة ؛
- دعم قدرات هيئات الدعم؛
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية والقطاع الصناعي.

ثالثا : متطلبات تفعيل برامج التأهيل الصناعي

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية ، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات إلا أن النسيج الصناعي الجزائري لا يزال ضعيفا وغير قادر على مواجهه التحديات المستقبلية، وخاصة بعد أن أصبح التعاون من اجل عصرنه القطاع الصناعي عبر ما يسمى" الشراكة "يظهر اليومكضرور ة حتمية من اجل مرافقه الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أن هذه الشراكة هي احد الأدوات الرئيسية لوضع السياسة الصناعية حيز التطبيق، من اجل إعادة تأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعي الوطني وفي إطار ترقيه وتطوير الإنتاج الوطني وجب تفعيل برامج التأهيل الصناعي من خلال الإجراءات التالية [2]:

ـ القيام بإصلاحات شامله على مختلف القطاعات ذات الصلة مثل القطاعات المصرفية والصناعات والقوانين التشريعية وغيرها تكون وفق استراتيجيه متكاملة متوسطه وبعيده المدى ؛

ـ إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية باعتماد دراسات للمحيط الصناعي والتنافسي لتحديد جوانب القو ة والضعف لمختلف القطاعات وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدره تنافسيه اكبر أو بإمكانها تحقيق اكبر حصة في الأسواق الدولية إضافة إلى التعبئة المستعجلة للهياكل القاعدية الصناعية؛

ـ إعادة تنظيم دواليب تسيير المؤسساتـوا ٍجراءاتها التنظيمية والتقنية حتى ترقى منتجاتها إلى مستوى ما هو معروض في الأسواق الدولية، وعصرنة آليات العمل بهدف تطويروا ٍعادة هيكله الوسائل المتوفرة ؛

ـ تطوير الخدمات المتعلقة بالصناعة وتشخيص الأنظمة المعلوماتية؛

---

[1] إدريس يحيى، **آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي** ، مجله بحوث اقتصاديه، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العددان 56 55 ، خريف ، 2011، ص :77 .

[2] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ،ص: 167.166 .

ـ احتضان ومرافقه المؤسسات الناشئة والأفكار المبدعة من خلال إنشاء حاضنات أعمال ومشاتل تكون مرتبطة بشكل مباشر بالجامعة لما لهذه الأخيرة من قدرات وكفاءات علميه يمكن أن تساهم بشكل فعال في تطوير العمل المؤسساتي ؛

ـ ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي كأحد الوسائل ضمن السياسة الصناعية الجديدة من خلال تشجيع الاستثمار الوطني خارج المحروقات خاصة خارج المحروقات والذي يبقى ضعيفا وكذلك استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تساهم في عمليه النمو والتنمية الوطنية؛

ـ ضرورة مراجعه برامج التأهيل بشكل دائم خاصة تلك المدعومة من طرف الاتحاد الأوروبي والأخذ بخصوصيات المؤسسات الجزائرية مقارنه بباقي دول المتوسط.

المطلب الثاني: إعادة تأهيل القطاع الفلاحي

إدراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي، باعتباره احد أعمدة الاقتصاد الوطني باشرت الجزائر منذ التسعينات بإصلاحات عديدة من اجل بعث هذا القطاع وتطويره، وهو ما أصبح ضرورة أكيدة في ظل التحديات المحلية والدولية ، وذلك عن طريق مجموعة من السياسات والتي تمثلت في عده مخططات والتي تتمثل فيما يلي :

أولا: برنامج التكيف الهيكلي

ويمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية [1]:

ـ إعادة هيكلة العقار الفلاحي؛

ـ استرجاع الأراضي المؤمنة لأصحابها؛

ـ سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك؛

ـ تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

ـ ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية؛

ـ مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب؛

ـ العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية؛

ـ حرية التجارة الخارجية والأسواق؛

ـ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجيا وجزئيا.

[1] احمد سواهلية ، آدم رحمون وآخرون ، **تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني** ، مجلة البديل الاقتصادي ، جامعتي الجلفة والاغواط ، الجزائر ، العدد 1 ، 2018 ، ص : 324 – 323 .

ثانيا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

والذي دخل حيز تطبيق سبتمبر 2000 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وقد رصدت له الدولة 65 مليار دينار جزائري ، وهو ما يمثل نسبة 12 %من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي[1]. تهدف إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي أي رفع قدرات الأفراد المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء وفق المعايير الدولية ، كما تهدف الإستراتيجية الفلاحية إلى رفع نسبه الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية من اجل تحسين الميزان التجاري الغذائي وتقليص حجم الواردات الغذائية ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية الطاقات الإنتاجية للهياكل والفروع الإنتاجية ضمن استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة وترقيه إنتاج حسب الميزة النسبية[2]. ومن اجل تحقيق إستراتيجية التنمية الفلاحية وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تدابير وبرامج ووسائل تأطير لتشييد زراعة متطورة خلال الفترة2001 ـ 2004 من خلال الدعم المقدم في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثالث : ترقية الصادرات خارج المحروقات

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي يعاني اقتصادها من هيمنة قطاع المحروقات على أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات، مما جعلها رهينة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية ، وتأثيرها المباشر على السوق الداخلية ، وقد سعت الجزائر في ظل هذه الظروف إلى محاولة الإنعتاق من سيطرة المنتوج الوحيد على الاقتصاد إلى تنويع الصادرات خارج القطاع النفطي، وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني وضرورة الاندماج في اقتصاد السوق ، وهي السياسة التي تم انتهاجها لتحقيق النمو الاقتصادي.

أولا: الميكانيزمات والسياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

يتوقف تنويع وترقية الصادرات على ميكانيزمات تتمثل في [3]:

1.إعادة الاعتبار للدولة التنموية: إن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع مهيكل تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية بصفة متوازنة دون التركيز على قطاع معين أو سلعه رئيسيه واحدة كمصدر للحصول على الدخل .

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنه2004** ، ص :07 .

[2] احمد سواهلية ، آدم رحمون وآخرون ، **مرجع سابق ذكره ص**: 324

[3] هشام سفيان صلواتشي ، مصطفى حبشي وآخرون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، مجلد 2 ،عدد 1 ،2020 ، ص :150 ـ151.

2. تفعيل دور القطاع الخاص: إن العمل على تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يعد من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عمليه التنويع الاقتصادي ، بالنظر للدور الكبير الذي يلعبه ، إلا انه رغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام ، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها.

3. تفعيل دور الحوكـمة: يعد الحكم الراشد عاملا مهما ومسبقا من اجل بناء بيئة ملائمة لتنويع وترقية الصادرات، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شانها متابعة القطاعات الاقتصادية غير النفطية وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: السياسات المنتهجة لتنفيذ إستراتيجية ترقية الصادرات

يتوقف الإخفاق أو النجاح في ترقية الصادرات بشكل أساسي على تطوير السياسات المنتهجة والعمل بالأساليب الحديثة ومواكبة التجارب السباقة في هذا المجال ويمكن حصر أهم هذه السياسات فيما يلي [1]:

ـ إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير وترتكز مهامها في إقامة المعارض والصالونات داخل أو خارج الوطن؛

ـ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهي تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقيه مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية؛

ـ الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين وهي تهتم بالتسويق وترقية الصادرات و حماية المصالح المعنوية والمالية للمصدرين على المستوى الوطني والدولي، وتمكين المتعاملين الاقتصاديين من المعلومات التي تساعدهم على التصدير؛

ـ المجلس الوطني الاستشاري لترقيه الصادرات من مهامه المساهمة في تحديد الأهداف الأساسية الإستراتيجية المتعلقة بتطوير الصادرات وكذا المشاركة في تطوير البرامج والإجراءات المتخذة في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات[2] ؛

ـ الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات ، حيث كلفت هذه الوكالة للمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المهام المكلفة بها، المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات ،وا عداد دراسات إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية ؛ [3]

---

[1] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص: 172 . 173 .

[2] **الجريدة الرسمية رقم 39** ، الصادرة بتاريخ 16 جوان 2004 ، ص :03 .

[3] صونيا ولد بومعزة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص : 174 .

ـ الإعفاءات الضريبية والدعم المالي.

ثالثا: التحديات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

إن الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، في غياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجره العقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني، إذ تعزى إلى وجود مشكلة تنظيمية وهيكلية حرجة أسهمت في تراجع الأداء التصديري، وهي على درجة عالية من الخطورة تمس بجوهر عملية التصدير. وفي هذا الغضون وبعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر، يمكن ذكر الإختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري الأسواق الدولية [1]:

ـ سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة والفعالية والمرونة والمتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري؛

ـ التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية ؛

ـ البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية ، مما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير؛

ـ غياب التناغم بين المتعاملين الاقتصاديين حول إيجاد أفضل الصيغ وانجح السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج؛

ـ اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة المتوسطة التي لا تتحكم في معايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق والمواصفات الدولية ، بما في ذلك المنتجات الفلاحية والتي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية والعربية .

وحتى يتم مواجهه الإختلالات السابقة لابد على الدولة من ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال تقوية القدرة التنافسية السعريةو النوعية والفنية للمنتج الوطني في الأسواق العالمية، بإنتاج منتجات بأقل التكاليف وذات نوعيه وجوده وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الاستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية .

[1] **المرجع نفسه** ، ص : 176،175 .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا أن للشراكة الجزائرية ـ الأوروبية آثار على الاقتصاد الوطني منها ما هو ايجابي يرتبط حدوثها بتوافر عدد من العوامل الهامة ، كما أن ثمارها قد تحدث في وقت متأخر مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني الآثار السلبية لفترة طويلة. وقد عرفت التجارة الخارجية للجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي، خاصة بعد دخولها اتفاق الشراكة الجزائرية ـالأوروبية، وبالرغم من أن اتفاق الشراكة الذي راهنت عليه الجزائر لدخول الأسواق الأوروبية لم يحقق الهدف الأساسي المرجو من اتفاقية الشراكة، الذي هو ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أن تحليلنا لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2003-2020. أظهر ارتفاع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الاتحاد الأوروبي وهو ما يؤشر لإمكانية اكتساب الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قدرة النفاذ للأسواق الأوروبية والعالمية ، كما شهدت نفس الفترة انخفاض واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي مقارنة بالواردات الكلية .

يمكننا القول بأن الشراكة الأورو جزائرية ساهمت ولو بشكل غير مباشر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك رغبة من الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، واستثمارات الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة ويعتبر قطاع المحروقات أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما خارج هذا القطاع فتستحوذ الصناعة على هذا النوع من الاستثمارات. لقد أدى اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلى ارتفاع خسائر الإيرادات الجمركية ، حيث قدرت حجم الخسائر بحوالي 3 مليارات دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2013 التي كانت من المفروض أن تدخل حساب لخزينة العمومية عند كل عملية تجارية تتم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، جراء العمل ببنود اتفاق الشراكة والتفكيك الجمركي بين الطرفين.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إظهار ماهية الشراكة الاقتصادية الجزائرية ـ الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري ، حيث جاءت هذه الشراكة امتدادا لإعلان برشلونة 1995 الذي من خلاله طرح الإتحاد الأوروبي سياسته الجديدة تجاه ضفتي المتوسط الشرقية والجنوبية التي ترجمها مشروع الشراكة الأورو جزائرية وقد انبثق هذا المشروع نتيجة التحولات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي خصوصا في العقد الأخير من القرن العشرين ومن أهمها توسع نطاق التحرر الاقتصادي والتوجه نحو ظاهرة العولمة الاقتصادية، مما دفع بالاتجاه نحو موجة جديدة لعقد اتفاقيات تجارية إقليمية بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى في إطار ما سمي بالإقليمية الجديدة، أرادت من خلالها الدول الصناعية المتقدمة تعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية وتوسيع نطاق نفوذها ومنافسة القوى الاقتصادية الأخرى، بعدما استنفذت هذه الدول المتقدمة مهامها الداخلية واستكمال مراحل تكاملها الاقتصادي والسياسي على غرار ما وصل إليه الإتحاد الأوروبي.

وضمن هذا قررت الحكومة الجزائرية في بداية التسعينات القيام بالعديد من الإصلاحات في شتى المجالات. وتبعا لذلك إجراءات تمهيدية تمثلت في توقيع اتفاقيات شراكة واعتبرت هذه الاتفاقيات في ذلك الوقت الحل الذي تسعى إليه الجزائر للنهوض بالمؤسسات الوطنية، وذلك من خلال السعي بنقل التقنيات والمهارات والخبرات وأساليب الإدارة الحديثة لها، بمثابة الدخول لاقتصاد السوق واستخدام شبكات التسويق الدولية، لكن ومع مرور الوقت اثبت أن الاتحاد الأوروبي ليس قويا ومتماسكا كما كان، والدليل على ذلك انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد.

➢ **اختبار الفرضيات:**

✓ **الفرضية الأولى: جاءت بعنوان** "الشراكة الأورو جزائرية لها أبعاد متعددة ومختلفة تسعى إلى جعل المنطقة الأورو متوسطية منطقة سلم واستقرار وازدهار متقاسم ولتمكن الأطراف من توسيع معاملاتهم التجارية "

جاءت اتفاقية الشراكة في إطار الموجة الإقليمية الجديدة الخاصة بتحرير التجارة والتي سعت من خلالها دول الشمال إلى تكوين تكتلات اقتصادية خالية من العوائق المعيقة للتجارة كما شمل اتفاق الشر اكة العديد من المواضيع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية والبيئية ، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ **الفرضية الثانية: جاءت بعنوان** "دافع توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروبية ـ الجزائرية من أجل زيادة التعاون التجاري والاستفادة من المساعدات المالية وتنمية صادراتها وتكيف اقتصادها بما يتماشى والاقتصاد العالمي "

يأتي اهتمام الجزائر بالإتحاد الأوروبي بوصفه الشريك التجاري الأول لها ، من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى الأسواق الأوروبية، في حين يأتي اهتمام الإتحاد الأوروبي بالجزائر في إطار سياسته واهتماماته الأوروبية ، ويرتكز اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية في جانبه الإقتصادي على إقامة منطقة التبادل الحر كما أن الجزائر استفادت في إطار اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من مساعدات مالية وتقنية وذلك لتطوير وعصرنة القطاع الفلاحي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية في إطار برنامج ميدا، وهذا ما يثبث صحة الفرضية الثانية .

✓ **الفرضية الثالثة: جاءت بعنوان "**الشراكة الأورو جزائرية تكريس لتبعية الجزائر للإتحاد الأوروبي في ظل شراكة غير متوازنة القوى بين الطرفين لكون الإتحاد الأوروبي ذو اقتصاد عالمي متطور"

عدم التكافؤ بين طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية باعتبار الإتحاد الأوروبي يمثل 28 دولة، أما الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي ، وهو ما يثبث صحة الفرضية الثالثة.

➢ **نتائج الدراسة:**

1.نتائج الدراسة النظرية: أسفرت الدراسة النظرية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

✓رغم تميز اتفاق الشراكة بالطابع الشمولي لتضمنه أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية، إلا أن تلك الأبعاد تتميز بالعمومية وتحمل تأويلات متضاربة في الواقع، وتنحصر فقط في إنشاء منطقة تبادل حر؛

✓ عدم تكافؤ التزامات الطرفين، حيث التزمت الجزائر بتحقيق نتائج تتمثل في تفكيك النظام الجمركي أما الاتحاد الأوروبي فالتزم فقط بوعود وتطمينات أكثرها غير قابل للتطبيق؛

✓ أعطى الاتفاق الأولوية للإصلاحات السياسية والاقتصادية على حساب مجالات أخرى كالتربية والصحة ومكافحة الفقر والأمية، وهي جوانب مهمة تساعد على التطور الاقتصادي؛

✓ عدم إشراك مكونات المجتمع في هذا الاتفاق " أحزاب سياسية، جمعيات مهنية، خبراء ومختصين" رغم أن الاتفاق يعني الجميع، فكيف يساهم المجتمع في تحقيق مسعى الحكومة ؛

✓اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يغير من الاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه مازال يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة ؛

✓التباين الواضح بين أوزان طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية باعتبار أن الإتحاد الأوروبي يمثل 28 دولة من بينها مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة بالإضافة إلى أن اقتصاد الإتحاد الأوروبي يعتبر قطبا صناعيا يتمتع بالتنوع وكثافة التكنولوجيا واقتصاد الحجم، أما الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي يعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية وخاصة المحروقات كغيره من اقتصاديات الدول النامية؛

✓رغم مرور عدة سنوات على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إلا أنه لم تتضح الآثار من هذه الشراكة على اقتصادنا، وهذا راجع إلى عدم الوصول إلى منطقة تبادل حرة وكذلك ضعف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

✓رغم مرور عدة سنوات على دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وكذا تطور التشريع المتعلق بالاستثمار والامتيازات الممنوحة للمستثمرين في إطاره، إلا أن المناخ العام للاستثمار مازال غير مؤهل لجلب الاستثمارات المباشرة للجزائر والتي يعول عليها في تحقيق التنمية؛

✓ضعف ثقة المستثمر الأجنبي عموما والأوروبي خصوصا في الإطار التشريعي المنظم للاستثمار وكذا النظام السياسي، نظرا لكثرة العراقيل البيروقراطية التي تنفر المستثمر؛

✓على الجزائر إعادة النظر في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي جراء الأحداث التي وقعت على الساحة العالمية؛

✓لم تفلح الدول العربية المتوسطية في تفعيل وا ٍقامة تكامل اقتصادي فيما بينها ، ومما نتج عن ذلك لم تستطع هذه الدول التفاوض ككتلة واحدة مع الاتحاد الأوروبي بل تفاوضت ووقعت اتفاقيات الشراكة بصفة منفردة بخلاف الإتحاد الأوروبي؛

✓ينظر إلى إعلان برشلونة على أنه العقد المؤسس لاتفاقيات الشراكة الذي ركز على المحاور الثلاث الرئيسية التالية :

* الشراكة السياسية والأمنية؛
* الشراكة الاجتماعية والثقافية؛
* الشراكة الاقتصادية والمالية .

2. نتائج الدراسة التطبيقية : من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

✓إن اتفاق الشراكة الذي راهنت الجزائر عليه لدخول الأسواق الأوروبية لم يحقق الهدف الأساسي المرجو من اتفاقية الشراكة، الذي هو ترقية الصادرات خارج المحروقات، فعملية التقييم أظهرت أن صادرات

الجزائر خارج المحروقات نحو الإتحاد لم تتعد قيمة 14 مليار دولار خلال عشر سنوات كاملة بينما تعدت مجمل واردات الجزائر من هذه المنطقة 220 مليار دولار بمعدل سنوي يقدر ب 22 مليار دولار، كما أظهر أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي ارتفعت من 597 مليون دولار في 2005 إلى 2,3 مليار دولار فقط سنة 2014 قبل أن تنخفض إلى 1,6 مليار دولار، ضف إلى هذه الأرقام المخيبة خسارة الخزينة 70 ألف مليار سنتيم، أي 7 ملايير دولار من العائدات الجمركية؛

✓ تظهر مساهمة الشراكة الأورو جزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة تدفق استثمارات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر خلال الفترة (2006 ـ 2017) أي بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، ولكن لا نستطيع الجزم بأن هذا التحسن في المناخ الاستثماري زيادة تدفق استثمارات الإتحاد الأوروبي هو نتيجة حتمية للشراكة الأورو جزائرية؛

✓ لأننا لاحظنا أنه قد حصل تراجع في مستوى تدفق للاستثمارات لبعض دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا وايطاليا وألمانيا وكذلك ارتفاع ملحوظ لتدفقات استثمارات اسبانيا وهذا كان في الفترة 2013 ـ2017 كما أننا لا نستطيع القول بأنه لو لم تكن الشراكة الأورو جزائرية لما تحسن وضع الجزائر.

➢ **اقتراحات الدراسة:**

بناءا على ما ورد في هذه الدراسة وبصفة خاصة نتائجها، نحاول صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:

✓ إن استفادة المؤسسات بشكل خاص والدول بشكل عام من إبرام اتفاقيات الشراكة يتوقف على اختيار الشركاء المناسبين من جهة والقدرة على مواكبة التكنولوجيا المتطورة التي تجنيها من جهة أخرى .

✓ ضرورة تأهيل الاقتصاد الوطني، للوصول إلى الشراكة الأورو جزائرية إلى التوازن المطلوب من حيث ثقل الوحدات والتأثير فيها؛

✓ على الجزائر أن تحسن من النظام المالي والمصرفي وجعله أكثر مرونة وأكثر فعالية في الظروف الراهنة ؛

✓ على الجزائر أن تطور من السوق المالية وذلك من أجل جذب الادخار الداخلي إلى الأسواق الخارجية؛

✓ على الجزائر أن تحقق الاستقرار السياسي؛

✓ضرورة إثراء الاتفاق بمزيد من الدراسة والبحث خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص ، لمل لها من أهمية في تأهيل الاقتصاد الوطني ، وبما يعين أيضا المسؤولين على اتخاذ القرارات المفيدة ؛

✓ تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، من أجل تحقيق معدلات تنمية أكبر ولما لا اللحاق بركب الدول المتقدمة إذا ما تم التخطيط والتنفيذ المحكم لذلك؛

✓ تشجيع التعاون بين الدول المغاربية للوصول إلى التكامل في شتى المجالات ضمن مشروع اتحاد المغرب العربي لمواجهة التحديات وآثار الشراكة والاندماج في الاقتصاد العالمي؛

✓ تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، تنظيما وتأهيلا، ودعاية، والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الوطني المنتج في الجزائر؛

✓ إشراك مختلف مكونات المجتمع للعمل على إنجاح الاتفاق ، لأن تداعيات الفشل تعود آثارها على الجميع .

➢ **آفاق الدراسة:**

يمكن في نهاية دراستنا هذه تقديم بعض المواضيع والإشكاليات التي تعتبر جديرة بالبحث لاحقا:

✓ إلى أي مدى كانت الجزائر موفقة في تعديل رزنامة تفكيك الرسوم الجمركية سنة 2012، والتقليل من حدة الانعكاسات على الاقتصاد الوطني ؟

✓ كيف سيكون الإنتاج الجزائري بعد إقامة منطقة التبادل الحر في سنة 2020؟ وهل يمكن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية منافسة المؤسسات الأوروبية بعد إزالة جميع الرسوم الجمركية على منتجاتها ؟

✓هل ستتخذ الجزائر إجراءات وتدابير من شأنها أن تراجع شراكتها مع الإتحاد الأوروبي مستقبلا ؟

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1 . أحمد هني ،" **اقتصاد الجزائر المستقلة** " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 1993 .

2 . روابح عبد الباقي وغياط شريف ، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، الجمعية العلمية :"نادي الدراسات الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقة خروبة ، جامعة الجزائر ، سنة النشر مجهولة .

3 . روابح عبد الباقي وعلي جمال ، **التقييم الأولي للمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** الجمعية العلمية : "نادي الدراسات الاقتصادية " ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ملحقة خروبة ، جامعة الجزائر ، سنة النشر مجهولة .

4 . رشيد يوسفي ، أمينة بخاري ، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية** 2015 .2017.

5 . سعدون بوكبوس ، **الاقتصاد الجزائري : محاولتان من أجل التنمية (1962.1989 ، 1990.2005)** ط1 القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، 2012.

6 . صونيا ولد بومعزة ، **الشراكة الاقتصادية الجزائرية الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري** ، ط1 ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2018 .

7 . صالح صالحي ، **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري** ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو - مغاربي ، 2007 .

8 . عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

9 . صالح صالحي ، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو مغاربي ، الجزائر، 2005 .

10 . ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998

ب. الأطروحات والرسائل والمداخلات

1.الكاملة هارون ، **آثار اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى مؤسساته الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضم الملتقى الدولي حول : انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13 .14 نوفمبر 2006.

2. زيتوني صبرين ، **الشراكة الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . دراسة حالة الجزائر .** ،أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه تخص : تجارة دولية ولوجستيك ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016 . 2017 .

3 . شواشي فاطمة ، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية** ، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على التنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مستغانم ، 2017 – 2018 .

4 . طالبي بدر الدين ، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي "دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر** " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2010 – 2011 .

5.مصطفى بودرامة ، **الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13 -14 نوفمبر 2006

6. محمـد صالـي ، **تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر** ،أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم الديموغرافيا ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران ، 2015 2016.

7 . عبد الجليل هجيرة ، **العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير ، جامعة تلمسان ، 2016 -2017 .

8 . عبد الرزاق مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

9. فاروق تشام، **أهمية الشراكة الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، سطيف، الجزائر، يومي 8-9 ماي 2004.

10 . نذير بطاطاش ، **التعاون الأوروبي –الإفريقي بين الشراكة والتبعية :الجزائر نموذجا** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، تخصص قانون دولي ، المركز الجامعي آكلي محند ولحاج – البويرة ، 2010- 2011 .

ج. الدراسات والملتقيات

1 . بن دحلب عبد الرزاق ، أحوالف رحيمة ، ملتقى وطني تحت عنوان **"الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية 2001-2002** ، لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان .

2. رقية سليمة ، **الشراكة الأورو جزائرية : هل هي نعمة أم نقمة ؟** الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ، سطيف 13-14 نوفمبر 2006 .

3 . كمال رزيق ، فارس مسدور ،**الشراكة الجزائرية الأوروبية بين و اقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي** ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ماي 2002 .

د. المجلات والمقالات

1 . أحمد سواهلية ، آدم رحمون وآخرون ، **تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني** ، مجلة البديل الاقتصادي ، جامعتي الجلفة والاغواط ، الجزائر ، العدد 1 ،2018 .

2 . إدريس يحيى، **آليات وسبل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي** ، مجله بحوث اقتصاديه، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العددان 56 55 ، خريف ،2011 .

3 . براي الهادي ، طالب دكتوراه ، **الإستراتيجية الصناعية الجديدة كآلية لتنمية قطاع الصناعة** ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة المدية ، الجزائر ، العدد 14 ، 2018

4 . بوعتروس عبد الحق ، قارة ملاك ، " **آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري** " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة ، العدد 27 ، جوان 2007 .

5 . حمزة فطيمة ، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية الإدارية ، جامعة 20أوت 1955، مجلد (3) ، عدد(1) ، جوان 2020 .

6. حسان حويشة ، **الجزائر "عملاق الطاقة الشمسية النائم " ..فمتى يستيقظ ؟** مقال صادر بجريدة الشروق اليومي بتاريخ 29 -08-2021 .

7 . حنان خداش ، بختة حداد ، **أثر اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة شركة حمود بوعلام** – مجلة المؤسسة 1438، 2335 ، الصادرة بتاريخ 2020/01/09 .

8 . خالدي خديجة " **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** " ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 .

9 . رشيدة أوبختي ومحمد بن بوزيان ، **واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة** ، مقال صادر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، العدد رقم 16 ديسمبر 2016 .

10 . رشيد يوسفي ، أمينة بخاري ، **تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2015 .2017** ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، الجزائر ،مجلد 6، عدد1 ، 2020 .

11 . زيري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقه التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر**، مجله اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعه الشلف ، الجزائر، العدد3 .

12. شليحي الطاهر ، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 –2020)** ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة باتنة 1 ، المجلد (21) – العدد (01) ، جوان 2020 .

13 . صالحي سلمى ، **تداعيات كوفيد –19 على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية** ، مجلة أبعاد اقتصادية ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس المجلد 11 ، العدد 02 ، 2021 .

14. ميموني شهرزاد ، **أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية** ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد (03) ، العدد (01) ، 2020 .

15 . ناصر بوبقرة ، تيفالي بن يونس ، **التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية** ، مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد 10/ العدد 01 (2021) .

16. ناصري نفيسة ، عبد السميع طه موساوي ، **انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر** ، جامعة طاهري محمد ، بشار ـ الجزائر ، مقال صادر بتاريخ 26 -01 - 2021 2020 ، ص 21 .

17. نصير عرباوي، **مستقبل الشراكة الأورو متوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 17، سبتمبر 2013

18 . هشام سفيان صلواتشي ، مصطفى حبشي وآخرون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد ، مجلد 2 ،عدد 1 ،2020 .

هـ. القوانين

الجريدة الرسمية رقم 39 ، الصادرة بتاريخ 16 جوان 2004 ، ص03 .

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1Meziane Rabhi, **"L'économie algérienne reste minée par la rente pétrolière** " in Quotidien Liberté, 7 aout 2008

2Fonds monétaire international (FMI) , **Rapport du FMI N° 06 / 101** , Algérie : questions choisies , mars 2006

3Abderrahmane MEBTOUL, La **nouvelle stratégie industrielle, un document incohérent et irréaliste, in Liberté économie**, N459, semaine du 19 a 25 Décembre 2007.

4Banque d'Algérie**, Evolution Economique Et Monétaire en Algérie 2007**, Alger, 2008, tableau 2 de annexe

ثالثا: مواقع الإنترنيت المستعملة

1 www.commerce.gov.dz/ar/statistiques
2 www. Attaqa .net
3www.aljazeera.net
4 WWW .ECHOROUKONLINE.COM

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي انعكاسات وأثار اتفاقية الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري باعتبار الجزائر إحدى دول الحوض المتوسط التي سارعت إلى الانضمام إلى الفضاء المتوسطي الذي أفرزه مسار برشلونة.

وخلصت الدراسة إلى أن للشراكة الجزائرية - الأوروبية آثار على الاقتصاد الوطني، منها ما هو إيجابي يرتبط حدوثها بتوافر عدد من العوامل الهامة، كما أن ثمارها قد تحدث في وقت متأخر، مما يعني تحمل الاقتصاد الوطني الآثار السلبية لفترة طويلة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الشراكة الأورو جزائرية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aimed to investigate the impact and effects of the European partnership agreement on the Algerian economy, as Algeria is one of the countries in the Mediterranean basin that hastened to join the Mediterranean space created by the Barcelona process.

The study concluded that the Algerian-European partnership has effects on the national economy, some of which are positive, its occurrence is linked to the availability of a number of important factors, and its returns may occur later, which means that the national economy bears negative effects for a long time.

Keywords: Partnership, Euro-Algerian Partnership, Algerian Economy.